

الاتحاد الأفريقي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي



E/ECA/CM/49/2
AU/STC/FMEPI/MIN/Rpt/2(II)
Distr.: General
5 April 2016

Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي
اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية
والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي
الدورة الثانية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية الأفريقيين
الدورة التاسعة والأربعون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل
الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦

تقرير لجنة الخبراء المشتركة

مقدمة

١- عُقد في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين اجتماع لجنة الخبراء المشتركة الذي استضافته أديس أبابا في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

الجزء الأول

أولاً- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وحضر ممثل عن الصحراء الغربية بوصفها عضواً منتسباً.

٤- وحضر بصفة مراقبين ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، والإمارات العربية المتحدة، وإكوادور، وألمانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وتركيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، وكوبا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٥- وحضر ممثل عن دولة فلسطين بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

٦- وحضر ممثلو الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية: جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

٧- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة كما يلي: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية،

والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة الدولية.

٨- وحضر ممثلو المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: مصرف التنمية الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩- وحضر بصفة مراقبين ممثلو المنظمات التالية: فرع إثيوبيا لمنظمة المعونة الدولية، وشركة أدفكتاس، ومركز أفاي للتشخيص الطبي، وشراكة منتدى أفريقيا، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومجلة "ذي أفريكان أيكونومست"، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وشركة "أغريديفكو"، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومبادرة الإصلاح العربي، ومجموعة هايواي الصينية المحدودة، ومجلس الأعمال الصيني- الأفريقي، والصندوق الصيني الأفريقي للتنمية، وشركة تشونغشغ هايغو للتكنولوجيا الطبية، وشركة "كونسولتينغ ديفلومنت أسوشياتس"، وشركة دير جيت الطبية، وشركة "أيكونسيرب للاستشارات المحدودة العامة"، ومنظمة مكافحة زحف الصحراء، ومبادرة الشفافية في صناعة الألبسة، والتحالف العالمي للتحصين واللقاحات، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمؤسسة العالمية للنمو الأخضر، ورابطة الشباب المفكرين في الحفاظ على البيئة، والشبكة الأفريقية للنهوض بالشباب، قاعدة بيانات الموارد العالمية - أريندال، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي للنقل البري، وشركة جيانغسو للتكنولوجيات الأحيائية، والمنظمة المتعددة القطاعات المعنية بالنهوض بالأمومة والطفولة، والمنظمة الدولية العربية، ومنظمة الطاقة الزرقاء، ومنظمة ونكاشين (الحملة الواحدة)، ومنظمة أوكسفام، والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة، وفريق بوكن، والشبكة

الأفريقية لواقع المعونة، ومنظمة الروتاري الدولية، وشركة سانباو للمستحضرات الصيدلانية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وشركة شابورجي بالونجي، ومكتب أفريقيا لشبكة العدالة الضريبية، وجريدة "تايمز أوف زامبيا"، وأمانة منظمة الشفافية الدولية، ومعهد أوبونتو لتأهيل القادة، وشركة "أب بيت" للتسويق، وشركة "وايدواي سينو ستار" للاستثمار، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية، وشركة ووهو كانغي للمستحضرات الصيدلانية، ومجموعة يويي.

باء - البيانات الافتتاحية

١٠- ترأست الجلسة الافتتاحية للاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين السيدة نعيمة عزيز، سفيرة جمهورية تنزانيا المتحدة، نيابة عن السيد هميسي موينيمفوا، رئيس مكتب لجنة الخبراء المشتركة المنتهية ولايته، ونائب وزير المالية والتخطيط في جمهورية تنزانيا المتحدة.

١١- وقد قاطع ممثلو المغرب الملاحظات الافتتاحية التي كانت تدلي بها الرئيسة مطالبين بتأجيل الاجتماع على أساس أنهم تلقوا برنامج العمل ووثائق المؤتمر ذات الصلة يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦ وهو ما يتعارض مع شرط الإثنيين وأربعين يوماً المسبقة المنصوص عليها في النظام الداخلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد اعترضوا أيضاً على شكل الاجتماع مطالبين بتعليق المداولات إلى أن يتم التوصل إلى توافق فيما بين البلدان الممثلة في الاجتماع. وقد أعرب ممثلو السنغال عن موافقتهم على طرح المغرب. بعد ذلك طلب ممثلو أوغندا توضيحاً بشأن الإجراءات المتعلقة بعقد الاجتماعات السنوية المشتركة. فأجابت رئيسة الدورة بأنه في ظل غياب إجراءات مشتركة متفق عليها بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لا يعد تأخر الأمانة في إرسال وثائق المؤتمر من الخطورة بحيث يبرر تأجيل الاجتماع. وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تناول ممثلو ليبيريا وجنوب أفريقيا وأوغندا الكلمة وقالوا إنه بالرغم من صحة الشواغل التي أعرب عنها المغرب، فإن الاجتماع يجب أن يتواصل على النحو المقرر له. فاقترح أن يجري تناول مسألة وضع إجراءات مشتركة كبند من بنود جدول أعمال هذا الاجتماع أو تُناقش في اجتماع آخر، وأن تُتخذ ترتيبات بحيث يتمكن ممثلو المغرب من مناقشة شواغلهم بالتفصيل. وبما أنه لم تُثر أية اعتراضات جوهرية، واصلت رئيسة الجلسة إلقاء كلمتها الافتتاحية.

١٢- ورحبت رئيسة الجلسة في كلمتها الافتتاحية بجميع المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة شاكراً حكومة وشعب إثيوبيا على الاستقبال الحار الذي حظي به جميع الضيوف في أديس أبابا. وأشادت أيضاً برئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما، وبالأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، كارلوس لوبيس، على الترتيبات التنظيمية الممتازة. واستطردت قائلة إن موضوع مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦: "نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة" يستند إلى مداورات مؤتمر الوزراء المعقود في عام ٢٠١٥ والتوصيات الصادرة عنه بشأن الموضوع: "تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية"، وأنه يتسم بأهمية كبيرة في الترويج لاعتماد إطار عمل مشترك لتنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وأكدت أن نجاح كلٍّ من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة يتوقف بشكل كبير على إدماجهما على المستوى الوطني، وعلى تماسك آليات التخطيط والإبلاغ التي تستند إلى إحصاءات موثوقة. وأضافت أن من شأن ذلك في المقابل أن يُعجّل بالتحول الهيكلي الشامل للجميع والمستدام الذي تشتد الحاجة إليه في القارة.

١٣ - وبعد ذلك أدلى بكلمات افتتاحية كلٌّ من أنتوني ماروينغ، مفوض الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وعبد الله حمدوك، نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وأدامسو نَّبَّه، المدير بوزارة المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا.

١٤- وقد شكر السيد ماروينغ في كلمته الخبراء على حضورهم في وقت تشهد فيه القارة صعوبات اقتصادية، وأشار إلى أن الاجتماع يتيح فرصة ثمينة لتبادل وجهات النظر والخبرات واتخاذ قرارات بشكل جماعي للمضي قدماً. ثم سلط الضوء على انخفاض الطلب على السلع الأساسية وتراجع أسعارها، وهو ما أدى إلى حدوث انخفاض في الإنتاج وزيادة في البطالة وانخفاض في الدخل وأفضى إلى تآكل الأوعية الضريبية وانخفاض المبادلات الخارجية؛ كما تحدث عن الجفاف المزمن الشديد الحدة لما له من تأثير على الإنتاج الزراعي وعلى تعطل الإمدادات من الطاقة الكهربائية والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي؛ وأشار إلى الفيضانات التي شردت الناس ودمرت الهياكل الأساسية وتسببت في انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه؛ وإلى ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة، الذي أسفر عن حدوث طفرة في حجم الديون الخارجية المقومة بالدولار وزاد من التوترات الناجمة عن التضخم. وذكر أن هذه العوامل أدت مجتمعةً إلى حدوث اختلالات مالية واقتصادية كلية، وإلى مراجعة معدلات النمو نحو الانخفاض، وانحسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة

مستويات الفقر. وسلط المتحدث الضوء، في هذا السياق، على أهمية المائدة المستديرة الوزارية التي ستعقد خلال المؤتمر بشأن موضوع: ”دراسة تأثير الجفاف والفيضانات وهبوط أسعار السلع الأساسية في أفريقيا“.

١٥- وأشار أيضا إلى أن عام ٢٠١٥، الذي أُخذت خلاله مبادرات عالمية رئيسية مثل خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، شهد اعتماد الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها؛ وسلط الضوء على النهج الشامل من القاعدة إلى القمة الذي جرى من خلاله صوغ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى. ولاحظ أن خطة عام ٢٠٦٣ تشكل إطارا ذا أهمية جاء في الوقت المناسب لزيادة القدرات الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وتشجيع التنوع، وتوليد القيمة المضافة، وتشجيع التجارة بين البلدان الأفريقية، وتمكين القارة من المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة العالمية.

١٦- وفي الختام، حث الخبراء على اعتماد نهج متكامل ومتسق لتنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي أوصت به لجنة التنسيق المشتركة لكبار المسؤولين التنفيذيين من مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية في اجتماعها لعام ٢٠١٦، وعلى النحو الذي يتوقع أن توصي به آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في اجتماعها المقبل المقرر عقده في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٧- أما السيد حمدوك، فقد أشار في كلمته الافتتاحية إلى أن خطة عام ٢٠٦٣ وُضعت واعتمدت من خلال عملية تشاورية بين الشعوب الأفريقية والمؤسسات الأفريقية وقيادة القارة. وذكر أن أفريقيا تواجه اليوم عمليتين مترابطتين هما: خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر المتصلة بها على المستوى القاري، والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وشدد المتحدث على أن الفهم المشترك لهذين الإطارين القاري والعالمي، بما في ذلك أهميتهما لخطط التنمية الوطنية فضلا عن العلاقة بين الخطتين، سيكون له أثر بالغ في تنفيذها على نحو فعال. وأضاف أن هذا الفهم سيشجع فرصة لتنفيذ الخطتين دون إثقال كاهل واضعي السياسات بأطر تنمية متعددة، وسيقلل في الوقت ذاته من تحديات التنسيق ذات الصلة. وقال إن من شأنه أيضا أن يكفل تقاسم الفوائد على نطاق واسع، بغية الحدّ من الفقر ورفع مستويات المعيشة لجميع الأفريقيين.

١٨- وفي هذا السياق، ذكّر بأن عدد الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مطلق لا يزال مرتفعاً وبأن انعدام المساواة لا يزال مدعاةً للقلق البالغ، إذ إن النمو في العديد من البلدان الأفريقية لم يكن شاملاً للجميع. ومن ثمّ ينبغي أن يضيف الإطاران زخماً إلى الجهود الحالية التي تُبذل من أجل إحداث التحول الهيكلي في أفريقيا وتعزيز التجارة وإيجاد فرص العمل وزيادة دخل الأفراد في أفريقيا من خلال تنويع المنتجات وإضافة القيمة واستناداً إلى التصنيع. وأردف قائلاً إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تسعى لتعزيز التجارة فيما بينها من خلال تعزيز التكامل الإقليمي، وتخفيض تكلفة التجارة، وإيجاد التزام قوي بإنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة. وأشار إلى ضرورة النظر في خضرة التحول الاقتصادي في أفريقيا لتجنب الأخطاء التي ارتكبتها الدول المتقدمة النمو وبناء قدرة المفاوضين الأفريقيين على تأمين أفضل الصفقات لمواردهم الطبيعية.

١٩- وفي الختام، دعا السيد حمدوك إلى مواصلة تقديم الدعم للأنشطة الدعوية التي يقوم بها رئيس الفريق الرفيع المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، السيد ثابو مبيكي، معرباً عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مثمرة خلال مؤتمر الوزراء الحالي.

٢٠- أما السيد نَبَّه، الذي تحدث نيابة عن السلطات الاتحادية لبلاده، فقد رحب بالوفود المشاركة في الاجتماع. وسلط الضوء على أداء النمو الاقتصادي الملحوظ في أفريقيا في السنوات الأخيرة وعلى التحديات التي تواجه القارة، وأكد على الحاجة إلى استكشاف خيارات جريئة تفضي إلى التحول من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والشاملة للجميع. كما شدّد على ضرورة الاستفادة من أوجه التآزر والتكامل بين أطر التنمية العالمية والإقليمية على المدى الطويل لتيسير تحقيق تطلعات القارة إلى التحول الهيكلي. وأكد أنه إذا أريد تحقيق هذه الغاية، فمن الأهمية بمكان أن تقوم البلدان بتنفيذ الخطتين بطريقة متسقة ومتكاملة.

٢١- وتناول المتحدث كيفية تنفيذ البلدان الأفريقية الخطط العالمية والقارية ورصدها إياها، فشدّد على التقارب الكبير الموجود بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث إن الأخيرة تضمنت العديد من تطلعات أفريقيا على نحو ما بيّنها الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويهدف تخفيف العبء على الهياكل الوطنية وضمان الاتساق في عمليات التنفيذ والمتابعة والاستعراض، ودعا إلى وضع إطار نتائج متكامل يضم خطتي التنمية القارية والعالمية معاً.

٢٢- ثم تطرق لتجربة إثيوبيا في دمج وتعميم أطر التنمية العالمية والقارية في خطتها للتنمية الوطنية، فأشار إلى أن العملية تطلبت إجراء مشاورات مكثفة مع مجموعة

واسعة من أصحاب المصلحة، وتعزيز وضع السياسات والقدرات الإحصائية، والمشاركة الفعالة من جانب المؤسسات دون الوطنية. وقال إنه يتوقع أن يتيح المؤتمر الفرص لتبادل الخبرات، لاسيما بشأن الكيفية التي يمكن بها دمج الاستدامة في خطط التنمية الوطنية، وهو أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الناجح لخطط التنمية العالمية والقارية.

٢٣- وفي الختام، شدّد على أنه سيكون مداوالات مؤتمر الوزراء تأثير كبير على جهود أفريقيا لضمان اتباع نهج متكامل ومتسق لتنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وأكد استمرار بلده في الالتزام بتنفيذ كلتا الخطتين، بما أنهما تشتركان في هدف تغيير حياة سكان القارة البالغ عددهم مليار شخص نحو الأفضل.

ثانياً- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٢٤- انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية كأعضاء لمكتبها الجديد:

الرئيس:	جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقي)
النائب الأول للرئيس:	جمهورية الكونغو الديمقراطية (وسط أفريقيا)
النائب الثاني للرئيس:	الجزائر (شمال أفريقيا)
النائب الثالث للرئيس:	كوت ديفوار (غرب أفريقيا)
المقرر:	أوغندا (شرق أفريقيا)

٢٥- وأدلى رئيس المكتب الجديد ببيانه. ثم أقرت اللجنة المشتركة بعد ذلك جدول الأعمال الآتي، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي وُزِع ووفقاً للتعديلات التي أُدخلت عليه:

١- افتتاح الاجتماع

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٣- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً

٤- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

٥- عرض عن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة: "نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة"

٦- مسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية

٧- حالة التنمية الإحصائية في أفريقيا

٨- المسائل النظامية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩- المسائل النظامية: مفوضية الاتحاد الأفريقي

١٠- تاريخ وموضوع الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة

١١- مسائل أخرى

١٢- النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء المشتركة واعتماده والنظر في مشاريع القرارات والتوصية بإقرارها

١٣- اختتام الاجتماع

٢٦- وواصل ممثلو المغرب إثارة الاعتراضات بشأن شكل المؤتمر. فاعترضوا أيضا على مشاركة الصحراء الغربية، التي يظنون أنها لا تتفق مع قواعد الأمم المتحدة. وردا على ذلك، أبلغ الرئيس المشاركين بأن اختصاصات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونظامها الداخلي، إحدى الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦٧١-ألف (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٥٨، تنص على أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواقعة في القارة الأفريقية بأسرها أعضاء منتسبون في اللجنة. وقال إن الأمم المتحدة تعتبر الصحراء الغربية إقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي بمقتضى الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، فإن الصحراء الغربية تشارك في جلسات واجتماعات اللجنة على أساس عضويتها في اللجنة بالانتساب، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة، وممارستها وإجراءاتها وتمشيها مع مختلف الآراء والمواقف القانونية التي أصدرها مكتب الشؤون القانونية وكذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٤ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، وخاصة الفقرة ٧ من المنطوق التي تنص على أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب هي "ممثل شعب الصحراء الغربية". وقال إن هذا الموقف لم يتغير بالنسبة للأمم المتحدة.

الجزء الثاني

سرد وقائع الاجتماع

ثالثاً- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف - العرض

٢٧- قدم ممثل الأمانة لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً، ركز خلالها على الرسائل الرئيسية التي وردت في التقرير المعد عن هذه التطورات والمتضمن في الوثيقة (E/ECA/COE/35/2- AU/STC/FMEPI/EXP/2(II)). وأشار إلى أنه رغم التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي، لا يزال النمو في أفريقيا قويا نسبيا وسيبقى إيجابيا في المدى المتوسط، مرتكزا في ذلك على الطلب المحلي والتحسّن في إدارة الاقتصاد الكلي وزيادة الإنفاق الحكومي وتنويع علاقات التجارة والاستثمار. وأضاف أنه بالرغم من ذلك لا تزال هناك مخاطر داخلية وخارجية، بما في ذلك الانتعاش العالمي الضعيف، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والصدمات المرتبطة بالطقس، وعدم الاستقرار السياسي والأمني. وقال إن أفريقيا تركز كذلك تقديرا مطردا نحو تحقيق أهداف اجتماعية. فقد سُجل تحسّن من حيث الحدّ من الفقر، وتعميم التعليم، والمساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، والحصول على مياه الشرب المأمونة، غير أنه أشار إلى أن ذلك التقدم يبقى محدودا. فأرقام الفقر المطلق في ارتفاع، ولم يُلاحظ سوى انخفاض طفيف في البطالة في حين تتزايد أعداد الأشخاص الذين هم في سن العمل. وأضاف أن التوسع الحضري السريع يتيح مع ذلك فرصا للنمو والتحول. وفيما يخص المستقبل، لاحظ أن أفريقيا تحقق مكاسب كبيرة في النمو الاقتصادي. ولذلك، فإن المنطقة بحاجة إلى سياسات مالية لمواجهة التقلبات الدورية واستراتيجيات للتجارة والتكامل فيما بين البلدان الأفريقية من أجل تسخير إمكانات التوسع الحضري والطفرة الحاصلة في أعداد الشباب لأغراض التصنيع.

باء- المناقشة

٢٨- خلال المناقشة التي تلت ذلك، لاحظ الخبراء ضرورة وجود مؤسسات ومنظمات مالية قارية ودون إقليمية قوية لتقديم الدعم لبرامج الاستثمار. وفي هذا الصدد، قالوا إنه لا بد من وضع استراتيجيات مبتكرة لتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك إجراء

إصلاحات ضريبية واستغلال الموارد المالية غير المستخدمة مثل صناديق المعاشات التقاعدية وأسواق رأس المال والمدخرات. كما سلطوا الضوء على إمكانات قيام الحكومات بالاعتراض في الأسواق الدولية. وأشاروا إلى أهمية تبادل الخبرات بين البلدان فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية.

٢٩ - وتطرقوا إلى ما يعترض استقرار الاقتصاد الكلي من تهديدات ناجمة عن ارتفاع التضخم في بعض البلدان في عام ٢٠١٦ كما أثاروا الحاجة إلى وضع أدوات سياسية مناسبة. وأضافوا أن البلدان الأفريقية تمكنت مع ذلك من إدارة مخاطر التضخم وتجاوز أثر الصدمات الاقتصادية العالمية بشكل جيد نسبياً. وبالتالي، فإنه يمكنها اعتماد سياسات لمواجهة التقلبات الدورية دون المخاطرة بتقويض استقرار الاقتصاد الكلي. ومن ثم فإن التوفيق بين استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير واستراتيجيات التنويع على المدى الطويل أمرٌ ممكن إذا ما اقترن ذلك بالمزيج الصحيح من السياسات.

٣٠ - وأضافوا أن إيجاد فرص العمل أولويةً من الأولويات الأساسية لخطة التحول في أفريقيا، وأن هناك حاجة إلى إيجاد أساليب جديدة لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا الصدد، قالوا إن نقل التكنولوجيا يشكل أمراً ذا أهمية حيوية لتنمية المشاريع المبتكرة من أجل إيجاد فرص العمل، لا سيما في مجال التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن تنمية المهارات والاستثمار في البحث والتطوير عنصران ضروريان أيضاً لدعم التصنيع القائم على السلع الأساسية، وعملية إضافة القيمة، وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، أكدوا الحاجة الملحة إلى التحول من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الرسمية وإيجاد فرص العمل من خلال الاستفادة مما يتيح القطاع غير الرسمي من فرص.

٣١ - ورغم أن الخبراء أقرّوا بالتقدم المحرز في الدفع بخطة التنمية في القارة إلى الأمام، إلا أنهم لاحظوا الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية محلية لتحسين نواتج التنمية في ظل انخفاض أسعار السلع الأساسية ومحدودية الحيز المالي. وقالوا إن قطاع السلع الأساسية أيضاً يكتسي أهمية في تمويل الصناعات الأخرى، وإيجاد فرص العمل.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، أُثير شاغل مفاده أن التقرير يبدو أنه يشجع التركيز على الأسواق التقليدية في حين قد تكون هناك حاجة أيضاً إلى تنويع الأسواق. غير أنه جرت الإشارة إلى أن للأسواق أهميتها سواء أكانت أسواقاً تقليدية أو ناشئة.

جيم - التوصيات

٣٣- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) نظراً للتباطؤ الاقتصادي واعتماد أفريقيا على السلع الأساسية، تحتاج المنطقة إلى تنوع قطاعاتها الاقتصادية وأسواقها وإلى اعتماد المزيج الصحيح من السياسات لتمكين البلدان الأفريقية من تحمّل آثار الأزمة الاقتصادية؛

(ب) بما أن التجارة بين البلدان الأفريقية مواتية أكثر للتصنيع، تحتاج أفريقيا إلى إنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية والخدمات لصالح الأسواق الوطنية والإقليمية للحد من الاعتماد على الواردات؛

(ج) هناك حاجة ملحة إلى التحول من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الرسمية وإيجاد فرص العمل من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة في القطاع غير الرسمي باعتماد السياسات المناسبة، وإجراء الإصلاحات الهيكلية، وتنمية المهارات؛

(د) ينبغي أن تراعي التوصيات المتعلقة بالتحول الهيكلي خبرات بلدان الجنوب عموماً؛

(هـ) ينبغي أن يكون نموذج التنمية في أفريقيا موجهاً ليطامشى مع السياقات والأولويات الوطنية؛

(و) ينبغي أن تكون تعبئة الموارد المحلية الاستراتيجية الرئيسية لتمويل التنمية في أفريقيا بطريقة مستدامة. وينبغي إضافة إلى ذلك تشجيع شركاء التنمية الدوليين على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

رابعاً- تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف - العرض

٣٤- قدم ممثل الأمانة عرضاً موجزاً عن حالة التكامل الإقليمي على الصعيدين دون الإقليمي والقاري، بما في ذلك ما حققته الجماعات الاقتصادية الإقليمية من إنجازات رئيسية تمشياً مع الخطوات المحددة في معاهدة أبوجا. فقال الممثل إن الجماعات الاقتصادية الإقليمية كافة بذلت جهوداً ضخمة في مجال التكامل الإقليمي، ولكن وتيرة ذلك التكامل كانت بطيئة نسبياً. وأضاف أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت،

لا يزال تنفيذ التكامل الإقليمي يعاني من تحديات من قبيل ضعف الهياكل الأساسية، وسوء الإدارة، والنزاعات وانعدام الأمن، والشواغل بشأن مسألة السيادة، والحوافز التي تعرقل التجارة وحركة الناس، وتداخل العضوية فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٣٥ - ثم بيّن الممثل أوجه التآزر بين أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأشار إلى أن الخطين تكمل كل منهما الأخرى ومن ثم فإن تنفيذهما سيساهم بشكل كبير في التعجيل بعملية التكامل في القارة الأفريقية. وتبّه إلى مخاطر إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطط العالمية على حساب الخطط الأفريقية، مثلما كان يحدث في الماضي. وأضاف أن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وضعتا الجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأفريقية أمام تحديات جديدة. وينبغي للبلدان أن تعمل على مواءمة خططها الاستراتيجية والإنمائية مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها، ومع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي لها أيضا تعبئة وتخصيص الموارد المحلية اللازمة لتنفيذها.

باء- المناقشة

٣٦ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار المتحدثون إلى أن وتيرة التكامل في أفريقيا كانت بطيئة نسبيا، وأن الأمر يحتاج إلى زيادة الزخم لتخطي المراحل الرئيسية التي حددتها معاهدة أبوجا. ولاحظ المشاركون الحاجة إلى مؤسسات قارية قوية لتمكين أفريقيا من الانطلاق في خططها للتنمية.

٣٧- وأحيط الخبراء علما بالتحديات التي تعترض بعض البلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. وجاء في المناقشة أن إجراء تقييم لخطط التنمية السابقة من حيث التنفيذ والدروس المستفادة من شأنه أن يكون بالغ الأهمية بالنسبة لنجاح تنفيذ الخطين. وأشار الخبراء إلى ضرورة تنفيذهما ضمن السياقات الوطنية، مؤكداً أن البلدان في حاجة إلى اعتماد أدوات وآليات محددة لدمج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ بنجاح في خططها للتنمية الوطنية. وأوصوا بضرورة وضع خارطة طريق لتيسير دمج الخطين في السياقات الوطنية.

٣٨ - وفيما يتعلق بتمويل خطة عام ٢٠٦٣، لوحظ أن الاعتماد على التمويل الذي يقدمه الشركاء يمثل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ خطط التنمية في أفريقيا، وفقاً لما أثبتته التجارب السابقة. ورغم اقتراح العديد من المبادرات والحلول، فإن عدم التنفيذ

يشكل تحدياً كبيراً. وبالتالي لابد للبلدان من العمل على حشد التمويل اللازم على الصعيد الداخلي.

جيم - التوصيات

٣٩ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تكثف الدول الأعضاء الجهود الرامية إلى تفعيل المؤسسات المالية الأفريقية الثلاث، وهي المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي، وذلك من خلال توقيع الأنظمة الأساسية لكل منها والتصديق عليها؛

(ب) ينبغي أن تتولى الدول الأعضاء الأفريقية زمام الأمور فيما يتعلق بخططها الإنمائية القارية، وذلك من خلال عدة استراتيجيات منها تنفيذ آليات بديلة ومبتكرة للتمويل، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية؛

(ج) ينبغي أن يُطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تساعد الدول الأعضاء في وضع خارطة طريق لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كليهما على الصعيد الوطني، وفي إرساء إطار مشترك شامل ومنسق لرصد الخطتين وتقييمهما.

خامساً - عرض عن موضوع الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة، "نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة" [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف - العرض

٤٠ - قدم ممثل الأمانة عرضاً لمشروع المذكرة المفاهيمية المتعلقة بموضوع مؤتمر الوزراء (E/ECA/COE/35/Inf/1-AU/STC/FMEPI/EXP/Info.1(II)) ، والتي ركزت على تقديم معلومات أساسية عن خطة عام ٢٠٦٣ وأهدافها وحددت الأهداف والمجالات المواضيعية التي سينظر فيها المؤتمر. وأكد الممثل الحاجة إلى التنسيق والاستفادة من أوجه التآزر وإذكاء الوعي واعتماد نهج متسق إزاء التنمية في سياق عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤١ - واسترسل قائلاً إن لجنة توجيهية تضم ممثلين عن مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والندوة الأفريقية المعنية بالتنمية الإحصاءات قد شكّلت لتوجيه عملية وضع إطار لقياس أداء خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ وإعداد تقارير مرحلية عن التنفيذ تُقدّم إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية بالسياسات.

٤٢ - وسلّط ممثل الأمانة الضوء على أهمية التقارب بين الإطارين، لاسيما وأن خطة عام ٢٠٦٣ تتضمن أهدافاً (٢٠) أكثر من أهداف خطة التنمية المستدامة (١٧) ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا، وأضاف أن خطة عام ٢٠٦٣ تشمل أيضاً مسائل ثقافية وسياسية ومسائل متعلقة بالحوكمة، وذلك علاوة على المسائل الاجتماعية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالاستدامة التي تعالجها أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن العمل المتعلق بإدماج الإطارين في نظم التخطيط الوطنية بدأ في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، وذلك بهدف إذكاء الوعي لدى المؤسسات التابعة للدولة والمواطنين العاديين، وتعزيز المشاركة في خطة عام ٢٠٦٣ والإمساك بزمامها من أجل حفر وإدامة الزخم المفوضي إلى التحول.

٤٣ - واسترسل قائلاً إن مفوضية الاتحاد الأفريقي بدأت، بالتعاون مع وكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، عملية وضع نظام للرصد والتقييم يهدف إلى الاستفادة مما لهذه الجهات من مواطن قوة من شأنها أن تعزز أدوارها الفردية والجماعية في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وأنه لهذه الغاية، وافقت الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وجميع الوكالات المنفذة على اعتماد منهاج موحد للتنفيذ والإبلاغ والرصد يتيح الاستعراض المستمر لنتائج التقارير المرحلية المتعلقة بكلٍّ من الخطتين، وذلك لتجنب إثقال كاهل واضعي السياسات. وأشار إلى أن أفريقيا، في سياق تنفيذها خطة السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣، ستكون عاكفةً أيضاً على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٤ - ونظراً إلى أن تمويل الخطتين سيتطلب موارد مالية وغير مالية كبيرة، فقد لفت ممثل الأمانة الانتباه إلى خطة عمل أديس أبابا التي تدعو إلى جملة أهداف منها إنشاء محفل معني بالهياكل الأساسية يراد به تنسيق الاستثمارات في هذا المضمار. وهذا إلى جانب استراتيجية لتعبئة الموارد المحلية تهدف إلى تيسير تطوير القطاع المالي من أجل توسيع الوعاء الضريبي. وفي الختام، دعا الممثل إلى تعبئة الموارد اللازمة لتيسير تنفيذ الإطارين وتحقيق أهدافهما الطموحة.

باء- المناقشة

٤٥ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، أقر الخبراء بضرورة التنسيق بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، وضمان تنفيذها على نحو فعال من خلال دمجها في الأطر الوطنية. وأشاروا إلى أن التنسيق بين الخطتين من شأنه أن يحول دون إرهاق الموارد البشرية والمالية للدول الأعضاء. وارتأوا في الوقت ذاته ضرورة مراعاة خصوصيات القارة وتباين السياقات والموارد والأولويات الإنمائية لكل بلد. كما طلبت الدول الأعضاء الحصول على دعم تقني من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لمعالجة عدم كفاية قدرتها على التنفيذ.

٤٦ - وشدد الخبراء على ضرورة تنسيق المصطلحات المستخدمة في الخطتين ومواءمة غاياتهما وأولوياتهما وأهدافهما ومؤشراتهما على المستوى الإقليمي. وشددوا على أهمية وجود آليات واضحة للرصد والتقييم والإبلاغ من شأنها التوفيق بين الخطتين والأولويات الوطنية الواردة في الأطر والرؤى الإنمائية الوطنية على الأمدين المتوسط والطويل. وفي ذلك السياق، لاحظوا أن عملية المسح الحالية التي تناولت خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن تمتد لتشمل مواءمة الإطار المنسق مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وأقروا بأهمية وجود آلية إبلاغ واضحة تتيح للبلدان تقييم التقدم المحرز وتبادل الخبرات والتعلم من بعضها البعض وتحسين التنفيذ. وسلّم الخبراء بأن التنسيق السليم بين مختلف القطاعات الوطنية ضروري لضمان تنفيذ الخطتين ورصدهما وتقييمهما بطريقة متكاملة.

٤٧ - ورأوا أن قيود التمويل تشكل العقبة الأساسية أمام التنفيذ الفعال للخطتين على المستوى الوطني. وفي ذلك السياق وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، أكدوا ضرورة تقليص الاعتماد على الموارد الخارجية عن طريق تحديد مصادر تمويل بديلة، ويكون ذلك في المقام الأول من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. وفي ذلك السياق، دعوا إلى المزيد من الوضوح بشأن كيفية الاستفادة الكاملة من الالتزامات التي قُطعت في إطار خطة عمل أديس أبابا، وشددوا على ضرورة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة التي تكلف القارة سنويا ٥٠ مليار دولار، على نحو ما أفاد به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة. وأعرب عن التقدير لما تبذله مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بقيادة ثابو مبيكي، من جهود لوضع تدابير لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

٤٨ - ورأى الخبراء أيضا أن من القيود التي تواجه تنفيذ الخطتين عدم توافر البيانات والإحصاءات ورداءة ما هو متوفر منها، علماً بأن توافر البيانات الجيدة النوعية التي يسهل الحصول عليها أمر جوهري لتحديد خطوط الأساس وقياس التقدم المحرز.

جيم - التوصيات

٤٩ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تتخذ البلدان خطوات لإدراج الإطار المنسق في نظم تخطيطها الإنمائي وتكييفه مع السياقات المحددة الخاصة بها؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعمل، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة النيباد ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين، على مواءمة المصطلحات المتعلقة بالأولويات والغايات والمؤشرات والأهداف التي ترد في الخطتين وذلك من خلال عملية المسح؛

(ج) على الصعيد القاري، ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنشاء إطار منسق للرصد والتقييم والإبلاغ بشأن الخطتين، أما على الصعيد الوطني، فينبغي للبلدان أن تنسق عملية الإبلاغ المتكامل الخاصة بها؛

(د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تواصل، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة النيباد، تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ ما يلي:

'١' إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية والخطط الاستراتيجية للجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

'٢' اعتماد نهج متكامل ومتسق تجاه تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة؛

'٣' استكمال تصميم إطارٍ للرصد والتقييم يلائم كلاً من خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

(هـ) ينبغي تكثيف التدابير الرامية إلى الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك الاستثمار في نظام استعلامات مالية في أفريقيا؛ وتعزيز الالتزام

السياسي بمكافحة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وتوثيق التعاون مع البلدان المتلقية لتلك التدفقات بغية التصدي للممارسات الضارة التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا؛

(و) ينبغي تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال تحصيل الإيرادات، بما في ذلك الجمارك والسلطات المعنية بالإيرادات، من أجل تحسين تعبئة الموارد المحلية؛

(ز) ينبغي بذل جهود لترشيد النفقات الوطنية وإعادة توجيه الوفورات الناتجة عن ذلك نحو بناء وصيانة الهياكل الأساسية الجيدة اللازمة لتعزيز القدرات الإنتاجية في القارة؛

(ح) ينبغي تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية من أجل دعم تنفيذ الخطتين ورصدهما وتقييمهما على نحو فعال.

سادسا- مسائل مختارة تتعلق بالتنمية الاجتماعية [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- برنامج السنوات الخمس الأولى ذو الأولوية المتعلقة بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع

١- العرض

٥٠- عرض ممثل الأمانة ورقة معلومات أساسية عن تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية المتعلقة بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع، الوارد بيانه في الوثيقة E/ECA/COE/35/12- AU/STC/FMEPI/EXP/12(II)، فأشار إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي اعتمدت في عام ٢٠١٥ الإعلان وخطة العمل المتعلقين بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع علاوة على البرنامج المشترك المتعلقة بهجرة الأيدي العاملة. وأضاف أن البرنامج الأخير ينفذه الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقد انضم إلى هذه الكيانات مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١- واستطرد المتحدث قائلا إن برنامج السنوات الخمس الأولى ذا الأولوية المتعلقة بالعمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة للجميع يغطي المجالات الرئيسية الستة

ذات الأولوية المبينة في الإعلان وخطة العمل، ألا وهي: القيادة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ وعمالة الشباب والمرأة؛ والحماية الاجتماعية والإنتاجية لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع؛ وإيجاد مؤسسات لسوق العمل تتسم بحسن أدائها وشمولها للجميع؛ وهجرة الأيدي العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ والشراكات وتعبئة الموارد.

٥٢ - ومضى ممثل الأمانة قائلاً إن البرنامج ذا الأولوية مرتبطٌ بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال الموازنة بين المؤشرات والأهداف. وارتأى أن للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء دوراً رئيسياً في تكيف البرنامج ذي الأولوية وإدراجه في خطط التنمية الإقليمية والوطنية، وذلك تمثيلاً مع المؤشرات والأهداف الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ ومع العملية المرتبطة بها الرامية إلى دمج السياسات القارية في أطر التنمية الوطنية. وأضاف أنه سيتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء أيضاً الموافقة على دمج البرنامج ذي الأولوية في خطط التنمية الإقليمية والوطنية بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٢ - المناقشة

٥٣ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار الخبراء إلى أن دور الدولة التنموية في أفريقيا قد ضعف. فالحماية الاجتماعية لم يتم تعميمها ولم تمنح الأولوية في خطط التنمية الوطنية على نحو كاف. وأكدوا بوجه خاص أن هناك حاجة إلى تعزيز الضمان الاجتماعي للفئات الضعيفة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية دولة الرفاه في الحد من عدم المساواة من خلال تحسين سياسات إعادة التوزيع التي ينبغي تطبيقها لضمان عمل ودخل لائقين.

٥٤ - كما أبرزوا الحاجة إلى دعم سياسات التنمية الاجتماعية ببيانات موثوق بها، بما في ذلك في مجالي العمالة والحماية الاجتماعية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء والشركاء لتعزيز البيانات والإحصاءات المتعلقة باليد العاملة. وأكدوا أن هناك حاجة ماسة لإدراج القطاع غير الرسمي في تلك الإحصاءات، بما أنه يستأثر بأكثر حصة من العمالة في أفريقيا.

٥٥ - وبعد ذلك انبرى الخبراء لمناقشة المناهج التعليمية ووجدوا أنها غير متوائمة بما يكفي مع حاجة أسواق العمل في أفريقيا، وهو المجال الذي جرى التأكيد فيه على دور الحكومات الوطنية. وارتأوا أن هذا الأمر يكتسي أهمية خاصة في ضوء التركيبة

السكانية التي يغلب عليها الشباب في أفريقيا وضرورة الاستفادة من العائد الديمغرافي. ومن ثم نادوا بضرورة أن تستثمر الدول الأعضاء في تعزيز مهارات الشباب وقدراتهم، بما في ذلك من خلال الصحة والتعليم.

٥٦ - وقد جرى في هذه المناقشة تبادل المعلومات بشأن تجربة بعض الدول فيما يتعلق بسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية والحد من الفقر والعمالة.

٣- التوصيات

٥٧ - في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تكثف الدول الأعضاء تركيزها على مسألتي التمييز والإقصاء بوصفهما مصدرين للفقر، في سياق سياسات التنمية الاجتماعية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز إنتاجية الفقراء وقدراتهم عن طريق اتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية الكافية، وتعميم الخدمات المالية، وتوفير الوظائف اللائقة؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز دور التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين في المجالات ذات الأولوية من برنامج السنوات الخمس ذي الأولوية، بغية الاستفادة من العائد الديمغرافي وضمان توافر المهارات مع احتياجات الاقتصادات؛

(د) بالرغم من التحديات المتعلقة بتوافر البيانات، ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على دمج القطاع غير الرسمي في أطر الخطط الإنمائية الوطنية؛

(هـ) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي الاتفاق على خارطة طريق لإدماج برنامج السنوات الخمس ذي الأولوية في التخطيط الإقليمي والوطني بحلول عام ٢٠١٧، تمشيا مع خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(و) ينبغي لكل دولة من الدول الأعضاء وضع وتنفيذ سياسات وطنية شاملة للعمالة، تدعمها نظم معلومات فعالة عن سوق العمل ومؤسسات لسوق العمل شاملة للجميع وإرادة سياسية قوية، مع اقتران ذلك كله بالتمويل المناسب.

باء- التصدي لتحديات الهجرة الدولية

١- العرض

٥٨ - قدم ممثل الأمانة عرضا موجزا عن سياق الهجرة في أفريقيا، إلى جانب الاتجاهات الرئيسية ذات الصلة. وقال إن الكثير من هجرة الأفريقيين يحدث داخل القارة وأن فئة المهاجرين من الشباب والنساء تتزايد أكثر فأكثر. وأضاف أن فئة الشباب في أفريقيا تتيح إمكانات كبيرة للتنمية الاقتصادية، غير أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب يمكن أيضا أن يكون سببا لزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وأشار إلى أن التحويلات المالية، وهي مصدر أفريقيا الأكبر للتدفقات الأجنبية بعد الاستثمار المباشر الأجنبي، زادت زيادة هائلة خلال العقد الماضيين.

٥٩ - وقال الممثل إن أفريقيا في حاجة ماسة إلى وضع استجابة موحدة للهجرة تستند إلى منظورها الخاص وإلى معالجة بعض التحديات الرئيسية بما في ذلك محدودية البيانات، والافتقار إلى استراتيجيات وطنية للهجرة، والتنافر بين أطر واستراتيجيات السياسات الإقليمية ودون الإقليمية. وذكر أن تقديم الدول الأعضاء الدعم السياسي لتعزيز الحوار والتنسيق بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة أمرٌ على قدر كبير من الأهمية.

٢- المناقشة

٦٠ - خلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق الخبراء على أن الهجرة تتيح فرصا كبيرة لأفريقيا. وفيما يتعلق بالهجرة داخل أفريقيا، قالوا إنه يتعين على الحكومات تقييم مهارات المهاجرين وتسخيرها لخدمة برامج التنمية الخاصة بها. وأضافوا أن التحويلات المالية تمثل أيضا مصدرا هاما للنمو الاقتصادي وتمويل التنمية في أفريقيا. لكنَّ هناك ندرةً كبيرة في الإحصاءات المحدثة والموثوق بها التي تتناول الهجرة في أفريقيا. ولوحظ بوجه خاص أن التحويلات المالية لا تلقى اهتماما كافيا ولا يتم رصدها إلا بصورة غير منتظمة.

٦١ - وأبرز الخبراء أيضا الروابط بين الهجرة وانعدام الأمن والإرهاب. ولكنهم أشاروا أيضا إلى ضرورة أن تتبع الدول نهجا حذرا وأن تتجنب الإفراط في تناول مسألة الهجرة من زاوية أمنية. وشددوا على أهمية ضمان تدفق الهجرة بشكل آمن ومنظم داخل أفريقيا وخارجها، مع الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين وكرامتهم. وأكدوا أن ذلك يسري على بلدان المهاجرين الأصلية وبلدان المقصد والعبور.

٦٢ - ومن أجل تسخير الهجرة لخدمة التنمية في أفريقيا، ارتأى الخبراء أنه من الأهمية بمكان تعزيز المؤسسات واستقرار الاقتصاد الكلي، وذلك لاستعادة الثقة وتشجيع تدفقات التحويلات المالية والاستثمار. وبناء على ذلك، تحتاج أفريقيا الى تدخلات واستجابات سياساتية أكثر تنسيقاً بشأن الهجرة. ولوحظ في ذلك الصدد أن المنطقة وضعت بالفعل استراتيجيات قارية، بما في ذلك البرنامج المشترك المتعلق بهجرة الأيدي العاملة، والإعلان الصادر بشأن الهجرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والمعهد الأفريقي للتحويلات المالية. وأكدوا أنه من الضروري مواصلة البناء على ما هو موجود مع تحديد الفجوات.

٣- التوصيات

٦٣ - في ضوء تلك المناقشة التي سلّطت الضوء على مسألة حيوية هي التصدي للأسباب الجذرية المفضية إلى الهجرة وأقامت الصلة بين الهجرة والتنمية، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي إرساء قواعد بيانات دقيقة لتسجيل تدفقات المهاجرين ومهاراتهم، بما في ذلك وضع خارطة لأنماط الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضع، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية، مبادرة قارية للتفاوض والتدخل لصالح المهاجرين من أجل حمايتهم على الطرق الدولية المحفوفة بالمخاطر؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من التحويلات المالية كمصدر للنمو والتنمية الاقتصادية في أفريقيا عن طريق تهيئة بيئة مؤسسية ووضع سياسات مواتية لجذب التدفقات المالية والاستثمارات؛

(د) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيز التنسيق فيما بينها بشأن الهجرة في أفريقيا؛

(هـ) ينبغي للدول الأعضاء إيجاد فرص اقتصادية للشباب في أفريقيا من أجل الاحتفاظ بالمهارات والحدّ من الهجرة غير الآمنة وغير النظامية؛

(و) ينبغي أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي عن كثب مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع استراتيجية قارية للتصدي لمسألة الهجرة غير المشروعة، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي وفي إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة.

سابعاً- حالة التنمية الإحصائية في أفريقيا [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٦٤ - عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بحالة التنمية الإحصائية في أفريقيا، الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/35/12-AU/STC/FMEPI/EXP/12(II)، مشيراً بإيجاز إلى التقدم الذي تحقق حتى ذلك الوقت والتحديات الماثلة والتدابير المتخذة للتصدي لها في المستقبل. وقال إنه لمعالجة المشاكل التي تواجه القارة والاستجابة لاحتياجات وتطلعات مواطنيها على نحو واف، فقد اعتمدت البلدان الأفريقية خطة عام ٢٠٦٣ وانضمت إلى المجتمع الدولي باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضاف أنه بغية تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الخطتين، هناك حاجة إلى توافر بيانات إحصائية ذات نوعية جيدة قابلة للمقارنة فيما بين البلدان، تصدر في الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها.

٦٥ - ومضي الممثل يقول إن الحسابات القومية تحظى بأهمية كونها قادرة على المساعدة في تشكيل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما وفي تنفيذها ورصدها. غير أنه من الواضح أن عددا قليلا جدا من البلدان الأفريقية قد استخدم نظام الحسابات القومية في صيغته لعام ٢٠٠٨. ومن شأن الاستراتيجية الأفريقية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أن تُمكن مفوضية الاتحاد الأفريقي من القيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بتعبئة الموارد المالية والتقنية الكافية لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ على نحو فعال.

٦٦ - وأشار إلى أن رصد وتقييم البرامج المختلفة في أفريقيا قد مُني بالفشل خلال السنوات الأخيرة بسبب الافتقار إلى بيانات موثوقة تتوافر باستمرار. وللتغلب على العجز في الإحصاءات المتاحة، فقد دعا تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إحداث ثورة في البيانات في العالم، وفي أفريقيا على وجه الخصوص. وذكر أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اعتمد قرارين مهمين لتعزيز إنتاج إحصاءات ذات نوعية جيدة في أفريقيا، وهما القرار القاضي بإنشاء معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاء (الذي تقرر أن يكون مقره تونس العاصمة)

والقرار المتعلق بإنشاء المركز الأفريقي للتدريب الإحصائي (الذي تقرر أن يكون مقره ياموسوكرو)، مضيفاً أن هاتين المؤسستين سيستند عملهما إلى التقدم الذي أحرز بالفعل، وخاصة في المجالات التالية: التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وإحصاءات الحوكمة والسلام والأمن، والحسابات القومية، وغير ذلك من المسائل المستجدة مثل ثورة البيانات. وقال إن الافتقار إلى التمويل الكافي من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وتعرقل إنتاج إحصاءات جيدة النوعية. وأشار إلى أن لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية قد أوصت في اجتماعها الأخير المعقود في آذار/مارس ٢٠١٦ بأن تخصص الدول الأفريقية نسبة ٠,٠١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية للتنمية الإحصائية.

باء - المناقشة

٦٧- خلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق الخبراء على أن الإحصاءات لها أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلا بد منها لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، ولذلك ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء الدعوة إلى تنمية الإحصاءات.

٦٨- أما التسجيل المدني فقد قيل إنه مُركّز بشكل مفرط وأنه مفصول عن البيانات المحلية. فعالية سكان أفريقيا يقيمون في المناطق الريفية، وينبغي أن تشملهم نظم التسجيل المدني. ونظراً لأن معظم وقائع التسجيل المدني تدون على الورق، فإن الرقمنة تشكل خطوة بالغة الأهمية للحفاظ على البيانات وإدارتها على نحو أفضل. وارتئي أن البلدان التي تمر بمحالات ما بعد النزاع تعاني من مواقف بالغة الصعوبة فيما يتعلق بإجراء التعدادات السكانية. ففي عام ٢٠٠٦، طالب وزراء المالية بأن يساعد الخبراء في مجال الإحصاءات تلك البلدان على إجراء تعداداتها.

٦٩- وأضاف المتحدثون أن تمويل التنمية الإحصائية هي المسألة الأكثر خطورة بالنسبة للمنطقة. وتشمل الحلول المقترحة التي تقوم بعض الدول الأعضاء باتباعها إنشاء صناديق ومراكز تدريب وطنية للإحصاءات. وأشاروا إلى أن البلدان بحاجة إلى رفع حجم التمويل الذي تخصصه للمؤسسات الإحصائية. وأكدوا أن جميع مستخدمي البيانات والمستفيدين منها، وليس المؤسسات الإحصائية فحسب، عليهم أن يشاركوا في تعبئة الموارد لصالح الأنشطة الإحصائية.

٧٠- وفيما يتعلق بالتدريب، أشار الخبراء إلى أن استبقاء الخريجين في مجال الإحصاءات يمثل تحدياً بالنسبة للعديد من البلدان. وارتأوا ضرورة أن تقوم المؤسسات الشاملة للبلدان الأفريقية بتوفير التمويل لمدارس التدريب وأن تشجع الحكومات على

توظيف الخريجين في مجال الإحصاءات بشكل ممنهج وبذل الجهود لاستبقائهم. وناقش الخبراء العمل الذي قامت به مدارس التدريب الإحصائي في كل من تونس وكوت ديفوار وما تمتلكه تلك المدارس من إمكانات تؤهلها لسد الثغرات في مجال التدريب ومواءمة البيانات في أفريقيا. وأضافوا أن مدارس التدريب لها دورها في تحديد مجالات جديدة لإنتاج البيانات، مثل الحوكمة الرشيدة، والسلام والأمن، والتوسع الحضري، والمستوطنات البشرية.

٧١- وفيما يتعلق بموضوع الإحصاءات وتقييم الفقر، لاحظوا أن للإحصاءات أهميتها في تقييم الفقر. وأشاروا إلى ضرورة أن تتجاوز أفريقيا الأرقام، وإلى أن يكون التخطيط الإنمائي وجمع البيانات الإحصائية تشاركياً قدر الإمكان. وأضافوا أن واضعي السياسات يجب أن يستعينوا بكافة البيانات المولدة لخدمة التخطيط الإنمائي.

٧٢- ومضى الخبراء في مناقشتهم فأكدوا أن الاستفادة من التكنولوجيا وثورة البيانات أمر مهم لتحديث الإحصاءات في أفريقيا. وارتأوا أن الاتحاد الأفريقي ينبغي له استحداث إطار قانوني لتنظيم الإحصاءات ودعم مواءمتها في أفريقيا كمكون من مكونات خطة عام ٢٠٦٣. وأضافوا أن هناك احتمال كبير أن تتخلف أفريقيا عن ركب التنمية إذا لم تتبنى ثورة البيانات، وأن عليها أن تحدد التكنولوجيا اللازمة لها بشكل واضح.

٧٣- وفيما يتعلق بملكية البيانات والسيادة عليها، قيل إن من الضروري إيلاء الأفضلية للبيانات الوطنية بدلا من البيانات التي تنتجها المؤسسات الدولية، التي كثيرا ما تستند إلى تقديرات. ويتعين على البلدان أن تعد بياناتها الوطنية بنفسها وتتولى زمام المبادرة فيما يتعلق بهذا الأمر. وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، قد تكون تقديرات المنظمات الدولية مفيدة.

٧٤- وانتقل الخبراء إلى الحديث عن الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، فلاحظوا أنه لا يوجد أي تعاون أو تنسيق كاف بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات الحكومية والمصارف المركزية. وشددوا أيضا على أن وجود آلية أفريقية لاستعراض الأقران في مجال الإحصاءات ينبغي أن يشكل عنصرا هاما من عناصر الإطار المؤسسي للإحصاءات الأفريقية.

جيم - التوصيات

٧٥- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بعونٍ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، بتقديم الدعم إلى مؤسسات التدريب الإحصائي الأفريقية في جهودها الرامية إلى تدريب عدد كاف من الإحصائيين والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات للعمل في النظم الإحصائية الوطنية؛

(ب) تُشجع الحكومات الأفريقية على تخصيص ما لا يقل عن ٠,٠١٥ في المائة من ميزانياتها الوطنية لدعم الأنشطة التي تقوم بها المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ج) ينبغي أن تنسق مفوضية الاتحاد الأفريقي مسألة إنشاء صندوق للإحصاءات الأفريقية تؤمّن موارده من خلال جهود تعبئة الموارد التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛

(د) ينبغي أن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي آلية تنسيق شاملة تقوم البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذها بغية تحسين الأساليب المستخدمة في إدارة الإحصاءات الوطنية من حيث إنتاجها واستخدامها على كافة المستويات؛

(هـ) ينبغي للحكومات الأفريقية أن تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة عمل مواتية تكفل اجتذاب المختصين في الإحصاءات واستبقائهم في نظمها الإحصائية الوطنية؛

(و) ينبغي أن تتخذ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع حكومتي تونس وكوت ديفوار، الخطوات الضرورية لضمان أن يبدأ تشغيل معهد نيلسون مانديلا الأفريقي للإحصاء والمركز الأفريقي للتدريب الإحصائي بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦، على النحو الذي أقرته لجنة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٦؛

(ز) ينبغي أن تعكف مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، على إعداد استراتيجية لتشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتحسين نوعية الإحصاءات التي تنتجها النظم الإحصائية الوطنية.

ثامنا- المسائل النظامية: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٧٦- قدم ممثلو الأمانة الوثائق التالية المتعلقة ببند جدول الأعمال: تقرير عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (E/ECA/COE/35/9- (AU/STC/FMEPI/EXP/9(II)) والدراسة الاستقصائية السنوية الثانية عن آراء الشركاء في عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (E/ECA/COE/35/5-) (AU/STC/FMEPI/EXP/5(II))؛ والتقارير التالية من الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية: التقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط (E/ECA/COE/35/7-AU/STC/FMEPI/EXP7(II))، وتقرير الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية (E/ECA/COE/35/16-) (AU/STC/FMEPI/EXP/16(II))، وتقرير الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين (E/ECA/COE/35/17-AU/STC/FMEPI/EXP/17(II))، وتقرير الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة (E/ECA/COE/35/10-) (AU/STC/FMEPI/EXP/10(II))، وتقارير اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية؛ وأخيراً، التقرير المتعلق بالدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له (النيباد) (E/ECA/COE/35/6-) (AU/STC/FMEPI/EXP/6(II)).

٧٧- وأثناء عرض تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، شددت ممثلة الأمانة على الخطوات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية خلال فترة السنتين الماضية من أجل تحويل نفسها إلى مجمع فكر مرجعي لكي تعزز قدرتها على التأثير في أولويات وبرامج الشركاء الرئيسيين المعنيين بمسائل السياسات الإنمائية في أفريقيا؛ وتمكين أفريقيا من الحديث عن نفسها بنفسها؛ ودفع التحول الهيكلي في أفريقيا قُدماً على أساس أولويات القارة. وقالت الممثلة إن تلك الجهود تتمحور حول أربع أولويات استراتيجية، هي: التأثير عن طريق السياسات دعماً لخطة التحول في أفريقيا؛ وكسب المزيد من الثقة والمصداقية من خلال إنتاج بحوث سياسية وخدمات لنشر المعارف قائمة على الأدلة وصالحة وعالية الجودة؛ وتعزيز آليات المساءلة وتعميق ثقافة التعلم في جميع مجالات العمل؛ وتعزيز الفعالية التشغيلية. وقد عُرضت الإنجازات الرئيسية على صعيد البرامج الفرعية التسعة المشمولة بالميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥،

مع تقديم ما يدل على تحقيق الأهداف في مجالات التأثير السياسي، ومصداقية التدخلات التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لتوليد المعارف ونشرها، والمساءلة والتعلم، والفعالية التشغيلية.

٧٨- وقدّم عرضٌ موجز عن إجراءات المتابعة المتخذة بشأن جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها مؤتمر الوزراء في اجتماعاته المشتركة الثامنة المعقودة في عام ٢٠١٥، بما فيها العمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ودعم المشاورات مع ٢٧ بلداً أفريقياً من أجل دمج خطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الاستراتيجية والإنمائية الوطنية؛ ووضع أطر منسّقة للرصد والتقييم والإبلاغ؛ ومساعدة الدول الأعضاء في تنسيق المشاورات الإقليمية قبل انعقاد المحافل العالمية والإقليمية الرئيسية بشأن قضايا مثل تمويل التنمية وتغير المناخ والتنمية المستدامة وثورة البيانات.

٧٩- وفي ختام عرضها لأنشطة اللجنة الاقتصادية، أشارت ممثلة الأمانة إلى الاستنتاجات المنبثقة عن الدراسة الاستقصائية السنوية الثانية التي أجريت لالتماس آراء الشركاء بشأن عمل اللجنة الاقتصادية فقالت إنها كانت آراءً إيجابية بشكل عام تبرهن على أن اللجنة شريكٌ يمكن الاعتماد عليه ويمتلك معرفة وخبرة واسعتين في قضايا التنمية في أفريقيا. وأضافت أن الدراسة أشارت أيضاً إلى أن خطة أعمال اللجنة الاقتصادية تسمح لها بالتصدي بنجاح للخطة المفوضية إلى التحول في القارة؛ وأكدت أن اللجنة تعمل فعلاً على إقامة شراكات تتمحور حول مبادرات هامة في مجال البحوث ونشر المعارف؛ وأن ما تقوم به من نشر للمعارف مرتبط بأما ارتباط بالسياق وذو صلة وثيقة به؛ وأن انخراط اللجنة في السياسات العامة اتسم على الدوام بجودة عالية. وقالت إن المشاركين في الدراسة الاستقصائية اقترحوا أيضاً إدخال تحسينات على بعض المجالات، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الاتصال وزيادة التعريف بأعمال اللجنة الاقتصادية؛ وإلى تعميق الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وتحسين القدرات من خلال إقامة شراكات وطنية، وتعزيز التخطيط والإبلاغ عن عمليات التمويل من خارج الميزانية.

٨٠- وانتقلت ممثلة الأمانة بعد ذلك للحديث عن الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فأكدت أن الإطار يستند إلى النجاحات التي تحققت والدروس المستفادة من فترة السنتين السابقتين ويتناول في الوقت ذاته أولويات جديدة مثل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام

٢٠٣٠، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، والهجرة. وأفادت بأن عمل اللجنة الاقتصادية في ظل هذا الإطار الاستراتيجي نُظم حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة.

٨١- وعرضت ممثلة الأمانة التقريرَ المرحلي المعد عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، فأكدت أن المعهد الأفريقي، وهو الذراع التدريبي للجنة الاقتصادية، ينفذ برنامجاً يتفق مع أولويات أفريقيا ويستند إليها، بما في ذلك التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والاقتصاد الأخضر، والتجارة بين البلدان الأفريقية، والهجرة من أجل التنمية. وسلطت الضوء أيضاً على أهمية تنمية القدرات، لا سيما في سياق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وعرضت شتى الأنشطة، بما في ذلك الحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات، والحلقات الدراسية، ودورات الماجستير، والدورات قصيرة المدى التي يقدمها المعهد باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، التي كان بعضها مصمماً خصيصاً لتلبية طلبات محددة من البلدان وبعضها الآخر مقدماً بالتعاون مع العديد من الشركاء. فقالت في هذا السياق إن برنامج المعهد للتعليم عن بعد من المقرر أن ينطلق خلال عام ٢٠١٦. وأضافت أن المعهد أجرى ٢٤ دورة في عام ٢٠١٥ في مختلف البلدان الأفريقية استفاد منها ٥٨٩ موظفاً من موظفي الخدمة المدنية الأفريقيين، وأن النساء قد شكلن ٣٣ في المائة منهم. كما استحدث المعهد منهجاً للحصول على شهادة الماجستير في السياسة الصناعية بالتعاون مع جامعة جوهانسبرغ. وأكدت ممثلة الأمانة أن المعهد في حاجة إلى تعزيز طاقاته البشرية وموارده المالية معاً في ضوء تزايد طلبات الدول الأعضاء على خدماته. ومن ثم فقد حثت الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها السنوية بانتظام وأن تسوي، عند الاقتضاء، المتأخرات المستحقة عليها.

٨٢- وفي وقت لاحق وخلال العروض التي قُدمت تحت هذا البند، قالت ممثلة الأمانة إن طلباتٍ وُجّهت إلى المناطق دون الإقليمية الأفريقية الخمس لتقديم ترشيحاتها لعضوية مجلس إدارة المعهد الأفريقي وأن مجلس الإدارة اقترح في اجتماعه الثالث والخمسين والرابع والخمسين إدخال تنقيحات على النظام الأساسي للمعهد. وأشارت إلى أنه بمجرد الانتهاء من تلك الترشيحات، ستُقدم هي ومشروع النظام الأساسي المنقح إلى مؤتمر الوزراء في اجتماعاته المشتركة الجارية للمصادقة عليهما.

٨٣- وعرضت ممثلة الأمانة التقرير المعد عن الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، فأشارت إلى أن هذه اللجنة هي نتاج الدمج بين اللجنة المعنية بدور المرأة في التنمية المشمولة بالبرنامج الفرعي ٦ ولجنة التنمية البشرية والاجتماعية المشمولة بالبرنامج الفرعي ٩. وأضافت أن ولاية اللجنة الجديدة تتمثل في توفير توجيه

الخبراء للجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملها المتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية، وذلك في مجالات مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسكان والشباب؛ والعمالة والحماية الاجتماعية؛ والتوسع الحضري. كما تُعنى اللجنة بوجه خاص بالدليلين اللذين وضعتهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهما الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ودليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا.

٨٤- ثم تطرقت الممثلة إلى التقرير المتعلق بالدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين التي تناولت موضوع "تعزيز التكامل الإنتاجي من أجل إحداث تحول في أفريقيا"، فقالت إنه استعرض التقدم المحرز في المجالات التالية: قياس ورصد التقدم المحرز في مجال التكامل؛ والأداء التجاري على المستوى الدولي وفيما بين البلدان الأفريقية؛ وحالة الأمن الغذائي في أفريقيا؛ وتطوير وتعزيز سلاسل القيمة الاستراتيجية الإقليمية فيما يتعلق بالغذاء والسلع الزراعية؛ وتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وجاء في التقرير أن اللجنة اعتمدت توصيات تتناول مسائل مثل الحاجة إلى تنمية رأس المال البشري لتحسين الابتكار؛ وبطء عملية التكامل في منطقة وسط أفريقيا؛ والمبدأ التوجيهي لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمار في حياة الأراضي على نطاق واسع، بما في ذلك بلوغ الهدف المتمثل في أن تكون نسبة ٣٠ في المائة من الأراضي الموثقة مملوكة للنساء بحلول عام ٢٠٢٥؛ والتوازن بين تحسين الإنتاجية الزراعية ومراعاة البيئة.

٨٥- وفيما يتعلق بالتقرير المعد عن الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، استعرضت ممثلة الأمانة توصيات اللجنة المذكورة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتكنولوجيا الجديدة والابتكار، والاقتصاد الأخضر والموارد الطبيعية، وتنمية الموارد المعدنية، وتغير المناخ والتنمية، وتشكيلة مكتب اللجنة. وقالت إن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة سيتناول هذه التوصيات في اجتماعه المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠١٦. وأشارت الممثلة إلى البرنامج المتعلق بالابتكارات والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا، فأوضحت أن البرنامج يُعنى بالتحرك نحو مسار يتسم بانخفاض الانبعاثات الكربونية، وأن العمل جارٍ على وضع صيغة جديدة للمواءمة بين النمو والتنمية. وشددت أيضاً على أهمية تنفيذ استراتيجية ما بعد عام ٢٠١٥ المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

٨٦- وعرضت ممثلة الأمانة التقارير المتعلقة باجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية، فأوضحت أن المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية عقدت دوراتها

السنوية خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٦ واتفقت على مجموعة من التوصيات تدرج ضمن ثلاث فئات، هي: توصيات ذات صلة بخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة؛ وتوصيات تتعلق بالموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية؛ وتوصيات بشأن استعراض لجان الخبراء الحكومية الدولية وغيرها من الأجهزة الفرعية للجنة الاقتصادية. وخلال الاجتماعات، ناقش الخبراء أيضا بيئة الاقتصاد الكلي في مختلف المناطق دون الإقليمية والموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية، علاوة على مسائل نظامية تتعلق ببرامج عملها. وأضافت أن إصلاح هيكل اللجان الحكومية الدولية فيما يتعلق بتواتر جلساتها وجدول أعمالها والصلة بينها وبين مؤتمر الوزراء كان من البنود المهمة الواردة في جدول الأعمال. وقد وافقت غالبية الدول الأعضاء على ضرورة أن تمضي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عملية الإصلاح، بهدف ضمان المواءمة والاتساق بشكل أفضل مع مؤتمر الوزراء والأجهزة النظامية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية.

٨٧- ثم عرضت ممثلة الأمانة التقرير المتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له، فسألط الضوء على عدة مجالات وفرت فيها اللجنة الاقتصادية مثل هذا الدعم، بما في ذلك مواءمة الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية من أجل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود في أفريقيا؛ والمساهمة في صياغة خطة عام ٢٠٦٣؛ وتطوير إطار الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧؛ والقيام بأنشطة دعوية عالمية لتعزيز جهود تعبئة الموارد المحلية؛ والتفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. وأبرزت ممثلة الأمانة دور آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في توفير دعم الأمم المتحدة، فقالت إن اللجنة الاقتصادية قدمت الدعم التقني لمبادرة النيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على حد سواء، وأنها قدمت الدعم للآلية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا السياق، لاحظت أن آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا تواجه معوقات شديدة في مجالي الموارد المالية والبشرية نظرا لافتقارها إلى ميزانية خاصة بها ولصغر حجم ملاكها الوظيفي، وتعرضها تحديات تتصل بعدم كفاية الاتصال وانعدام التعاون المنتظم في داخل المجموعات وفيما بينها. وأكدت بناء على ذلك أن استدامة الموارد أمر لا غنى عنه لتشغيل الآلية بصورة فعالة.

باء- المناقشة

٨٨- تلت العرض مناقشةً تمحورت حول مسائل تتعلق بتنمية رأس المال البشري، والهياكل الأساسية المالية، وإدماج برامج التنمية العالمية والقارية في السياق الوطني، والمعوقات التي تعوق التكامل الإقليمي، والتفاوض على العقود المتصلة بالموارد الطبيعية في أفريقيا.

٨٩- وشدد الخبراء على ضرورة إيلاء اللجنة الاقتصادية مزيداً من الاهتمام للهياكل الأساسية البشرية والمالية في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، ملاحظين أن عملها في هذين المجالين لم يُسلط عليه الضوء بشكل كافٍ في تقريرها عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وارتأوا أنه لا بد من تكثيف التركيز أكثر على تنمية رأس المال البشري وتعبئة الموارد في سياق تصميمها لما تضعه من إصلاحات وسياسات وما تقدمه من تدريبات. وأحاط الخبراء علماً بالمبادرات المتعلقة بالهياكل الأساسية البشرية والمالية، فأكدوا أن تلك المسائل أدمجت بشكل جيد في الدعائم الثلاث- الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية- التي تشكل الأساس لإطار الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. كما استعرضوا أمثلة على أعمال اللجنة الاقتصادية فيما يتعلق برأس المال البشري، بما في ذلك دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا والدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، وأعمال اللجنة فيما يتصل بالمهارات والعمالة. وأشاروا أيضاً إلى أن الولاية الرئيسية للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط تتمثل في دعم تنمية القدرات البشرية في القارة من خلال توفير التدريب في طائفة واسعة من المجالات ذات الأولوية.

٩٠- وأكد الخبراء أهمية إدماج خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية، مشددين على الحاجة إلى تقديم الدعم لهذا الغرض. ولوحظ أن اللجنة الاقتصادية قدمت إلى الدول الأعضاء دعماً في مجال بناء القدرات صممت خصيصاً لتلبية احتياجات تلك الدول، وذلك من خلال الدورات التي يقدمها المعهد الأفريقي عن التخطيط الإنمائي والتحول الهيكلي للبلدان الأفريقية. وقدمت اللجنة الاقتصادية أيضاً خدمات استشارية مصممة خصيصاً للدول الأعضاء بناء على طلبها. وأضيف أن اللجنة الاقتصادية تقوم علاوة على ذلك بإعداد موجزات قطرية تقدم صورة شاملة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء؛ وأن الأدلة المتنوعة يمكن الاستعانة بها لوضع الخطط والسياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٩١- وعُزي بطء وتيرة التكامل الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا إلى عوامل من قبيل تشابه المنتجات بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، والتركيز على السلع الأساسية

الأولية، والافتقار إلى سياسة إقليمية للتصنيع. وارتبتي أيضا أن التكامل الإقليمي تعرقه عقبات أخرى تتمثل في ضعف الهياكل الأساسية للنقل، والافتقار إلى بيانات موثوقة، وعدم استناد السياسات التجارية للبلدان إلى تحليل لأنماط التجارة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك سيتطلب تسريع التكامل الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا اتباع نهج شامل ذي أبعاد تتناول الاقتصاد الكلي والتجارة والهياكل الأساسية. وذهب المتحدثون أيضا إلى أن وضع إطار للرصد والتقييم، وإن كان أمرا مهما، ينبغي ألا يكون الشرط الوحيد اللازم لتسريع التكامل الإقليمي.

٩٢- وفيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا، سلّط الخبراء الضوء على مشكلتي التفاوض بشأن العقود والتدفقات المالية غير المشروعة في مجال الصناعات الاستخراجية، ولفتوا الانتباه إلى الأعمال ذات الصلة التي قام بها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، كما أشاروا إلى الدورات الدراسية التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في هذا المجال. ولاحظ الخبراء المشاكل التي تواجهها البلدان التي تمتلك صناعات تعدين، والتمسوا الدعم من الاتحاد الأفريقي في تدريب المهندسين وتطوير قوانين التعدين. وأضافوا أن اللجنة الاقتصادية تتعاون مع البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتفاوض بشأن العقود، وأنها تقوم بتوعية البلدان بالمسائل المتصلة بالحكومة في قطاع التعدين.

٩٣- وطُرحت أسئلة بشأن طرائق مشاركة الدول الأعضاء في مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، قُدمت على إثرها إيضاحات عدة كان مفادها أن مكتب مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٥، وهو المكتب المسؤول عن تنسيق عملية الترشيح مع ممثلي المناطق دون الإقليمية الخمس، أجرى مشاورات أولية، وأن العضوية في مجلس الإدارة طوعية لفرادى الدول الأعضاء، وأن بلدين اثنين فقط من كل منطقة دون إقليمية يمكن أن يكونا عضوين في المجلس في فترة معينة. وأفيد الخبراء بحالة الترشيحات حتى الآن، وكانت كالتالي: رشحت منطقة وسط أفريقيا غابون وغينيا الاستوائية؛ ورشحت منطقة شرق أفريقيا كينيا وأوغندا؛ ورشحت منطقة شمال أفريقيا السودان والمغرب؛ ورشحت منطقة الجنوب الأفريقي ليسوتو وزامبيا؛ بينما رشحت منطقة غرب أفريقيا غانا، ولم يُحدد بعد البلد الثاني المرشح.

٩٤- وأثنى الخبراء على اللجنة الاقتصادية لما حققتة من إنجازات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ولوضعها الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ الذي تم إقراره.

جيم - التوصيات

٩٥- في ضوء تلك المناقشة، قدمت اللجنة المشتركة التوصيات التالية:

- (أ) ينبغي أن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بوضع إطار لتعميم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية وأن تتيحها للدول الأعضاء، مع مراعاة الخبرات والدروس المستفادة في هذا المجال، وأن تقدّم المساعدة التقنية من أجل التنفيذ؛
- (ب) ينبغي أن تستخدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إطار النتائج المتكامل كأساس لإعداد تقرير سنوي عن أهداف التنمية المستدامة من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الذي سيُعرض مقترنا بمعلومات عن حالة بيئة البيانات؛
- (ج) ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية نهجاً شاملاً حيال تسريع التكامل الإقليمي، يحتوي على أبعاد تتناول جملة أمور منها الاقتصاد الكلي والتجارة والهياكل الأساسية؛
- (د) ينبغي لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة أن يعمل، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة، على تشجيع إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وتعزيز التنسيق والاتساق والتعلم وتبادل أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع منظمات ومنظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى؛
- (هـ) ينبغي أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، على تعزيز إنتاج بيانات ذات صلة بالهجرة وأن تضطلع بدراسات مستعينة بأحدث البيانات المتوافرة لتحديد طبيعة تدفقات الهجرة الدولية وأنماطها في أفريقيا، وتقييم أثر هجرة العمالة الماهرة على بلدانها الأصلية وبلدان المقصد وكيفية تأثير التحويلات النقدية في التنمية على المدى الطويل، وأن تساعد الدول الأعضاء على إدراج مسألة الهجرة ومراعاتها في خطط التنمية واستراتيجياتها على الصعيد الوطني؛
- (و) ينبغي أن تتخذ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كل ما يلزم من خطوات لتنظيم استعراض سنوي إقليمي للتقدم المحرز في أفريقيا في مجال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(ز) ينبغي أن تعتمد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء في إدارة مواردها الطبيعية، بأن توفر الدعم لتدريب المهندسين ووضع قوانين التعدين وتعزيز قدرات التفاوض بشأن العقود؛ (ح) ينبغي أن يقر مؤتمر الوزراء، في اجتماعاته المشتركة التاسعة، مشروع النظام الأساسي المنقح للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ (ط) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تكثف عملها في مجال التنمية البشرية وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج التنمية.

تاسعا- المسائل النظامية: مفوضية الاتحاد الأفريقي [البند ٩ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٩٦- عرض ممثلو الأمانة المسائل النظامية الخاصة بمفوضية الاتحاد الأفريقي، على النحو الموضح أدناه. وتناول العرض الأول الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي- رابطة المصارف المركزية الأفريقية المتعلقة بإنشاء مصرف مركزي أفريقي، على النحو المبين في الوثيقة (II) AU/STC/FMEPI/EXP/13/13 ECA/COE/35/13. فأوضح ممثل الأمانة أن هذه الاستراتيجية تقترح نهجاً لإنشاء مصرف مركزي أفريقي يستند إلى تلبية الشروط المسبقة المطلوبة على المستوى الإقليمي من أجل إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي قاري يتسم بالقوة والاستدامة. ولخص خارطة الطريق والتوصيات المقترحة الواردة في الاستراتيجية.

٩٧- ثم عرض ممثل الأمانة إعلان أكر الصادر عن المؤتمر الرابع للخبراء الاقتصاديين الأفريقيين، على النحو المبين في الوثيقة (II) AU/STC/FMEPI/EXP/14/14 ECA/COE/35/14. فأكد أن موضوع المؤتمر، وهو ”سياسات التصنيع والأداء الاقتصادي في أفريقيا“، كان متمشياً مع التطلعات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. وأضاف أن المؤتمر أتاح منبراً ذا قيمة لا تُقَدَّر بثمن لجمع الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين الشباب من داخل القارة وخارجها على نحو مكنهم من تسخير إمكاناتهم وتعزيز قدراتهم من خلال إجراء مناقشات مع خبراء اقتصاديين وصانعي سياسات أفريقيين. وكان الهدف الرئيسي هو تشجيع الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين على إجراء بحوث اقتصادية من أجل تزويد القارة بالقدرات البحثية اللازمة لإحداث تحول هيكلي فيها. وقد أوصى المشاركون في المؤتمر المذكور بأن تنتهج أفريقيا مسار تصنيع يكون مستداماً بيئياً عن طريق الانتقال تدريجياً إلى النمو الأخضر.

٩٨- وكذلك عرض ممثل الأمانة مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية، فقال إن النظام الأساسي يحدد أهداف المعهد، ومهامه وأنشطته، وحوكمته وإدارته، وعملياته. ويتلقى المعهد مساعدات مالية من حكومة كينيا (البلد المضيف) والمفوضية الأوروبية ومن شركاء آخرين في مجال التنمية.

٩٩- وبالنسبة لمشروع القانون الأفريقي للاستثمار الوارد في الوثيقة E/ECA/COE/35/18 AU/STC/FMEPI/EXP/18(II)، أشار ممثل الأمانة إلى أن مؤتمر وزراء التكامل الأفريقيين كان قد طلب في اجتماعه الثالث، المعقد في أبيدجان في ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع قانون استثمار شامل لأفريقيا بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص. وأضاف أن الأبعاد الوطنية والإقليمية والقارية أخذت في الحسبان بغية توفير بيئة قانونية مواتية لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى أفريقيا، وتيسير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتشجيع الاستثمار عبر الحدود. وقد عُقدت عدة اجتماعات تشاورية مع خبراء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولكن لم يجر بعد التوصل إلى قرار بشأن ما إذا كان من المستصوب أن يحل هذا القانون محل قوانين الاستثمار الوطنية.

١٠٠- وعرض ممثل الأمانة مشروع المذكرة المفاهيمية بشأن إنشاء مركز امتياز للأسواق الأفريقية الشاملة للجميع، على نحو ما جاء في الوثيقة E/ECA/COE/35/19 AU/STC/FMEPI/EXP/19(II). فشدد على ضرورة قيام البلدان الأفريقية بتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، لا سيما من خلال سلاسل القيمة الإقليمية التحويلية، والأسواق الشاملة للجميع، وتطوير الأعمال التجارية، وهو ما من شأنه أن يوفر فرص العمل ويولد الدخل بغية الحدّ من الفقر في أفريقيا. وأشار الممثل إلى أن التوفيق بين النمو القوي من جهة والحدّ من الفقر وعدم المساواة من جهة أخرى يقتضي جعل الأسواق التي يتعامل فيها الفقراء والضعفاء أسواقاً أكثر شمولاً للجميع. وقد تم تعريف الأسواق الشاملة للجميع على أنها أسواق تؤدي إلى توسيع نطاق الاختيار والفرص بالنسبة للفقراء وتسفر عن نتائج تستفيد بها هذه الشريحة. ومضى الممثل يقول إن النتيجة المتوقعة من عمل المركز هي تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي ومؤسساته المعنية دعماً للتحوّل الاقتصادي في أفريقيا من خلال الأسواق الشاملة للجميع.

١٠١- وعرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بالاجتماع السنوي للمديرين العاميين للمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان الأفريقية، الذي عُقد في ليرفيل في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بشأن موضوع "ثورة البيانات وأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣". فأوضح أن الأهداف الرئيسية للاجتماع تمثلت

في دراسة أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، وتقييم الأفرقة التقنية المتخصصة المعنية باستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومناقشة الترتيبات اللازمة لتنسيق الأنشطة الجارية.

١٠٢- أما تقرير الاجتماع السابع للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك الذي عُقد في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فقد عرضه ممثل الأمانة الذي أشار إلى أن الاجتماع نظر في تطبيق مفهوم النافذة الواحدة في أفريقيا، وفي الإدارة المنسقة للحدود، وأنظمة التخليص الجمركي المترابطة، وإنشاء منتدى جمركي لتيسير التجارة تابع للاتحاد الأفريقي، وهي كلها أمور يمكن استخدامها لتيسير التجارة المشروعة وحماية المجتمع وتجميع الإيرادات والإحصاءات الحكومية.

١٠٣- وبالنسبة إلى مسألة تمويل الحماية الاجتماعية في أفريقيا، أكد ممثل الأمانة أهمية تدابير الحماية الاجتماعية التي تموها الدولة بالنسبة للفئات الضعيفة، وباعتبارها وسيلة لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية في أفريقيا. وارتأى أن هذه التدابير ومنها على سبيل المثال التحويلات النقدية، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والعمالة، وبرامج الأشغال العامة، وبرامج توفير الغذاء، من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي المبينة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣.

١٠٤- وفيما يتعلق بمسألة حقوق المرأة وتمكينها الاقتصادي، تناول ممثل الأمانة بالوصف دور أسواق رأس المال في تعبئة الموارد المحلية من أجل خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة من خلال الدور القيادي للمرأة. وذكر أن هذه الأسواق ينبغي تبسيطها ويمكن كذلك أن يستفاد فيها من برامج الائتمان المتاحة للنساء على الصعيد المحلي. وأضاف أن من الضروري إيجاد أطر سياساتية للاقتصاد الكلي تشمل المنظور الجنساني، وبرامج تراعي الجوانب الجنسانية، ونتائج شاملة للجميع ومنصفة، وأهداف ومؤشرات للرصد والتقييم تأخذ بالمنظور الجنساني. ومن أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ينبغي تطوير المبادرات الصغيرة النطاق لتوليد الدخل لكي يكون هدفها خلق الفرص للنساء.

١٠٥- وقدم الأمين العام للاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية، نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، التقرير المعد عن وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بنظم العناوين والرموز البريدية في أفريقيا والتقرير المعد عن مشروع كهربية مكاتب البريد في المناطق الريفية في أفريقيا وربطها الإلكتروني، وهو مشروع مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية والاتحاد البريدي العالمي.

باء- المناقشة

١٠٦- تناولت المناقشة التي تلت ذلك المسائل النظامية التي عرضتها مفوضية الاتحاد الأفريقي. فأعرب الخبراء عن قلقهم إزاء بطء عملية التصديق على الصكوك القانونية المنشئة لمؤسسات مالية أفريقية، هي تحديداً مصرف مركزي أفريقي ومصرف أفريقي للاستثمار وصندوق أفريقي للنقد. ولاحظوا أن إنشاء هذه المؤسسات من شأنه حفز إمكانات التنمية للدول الأعضاء عن طريق توفير الموارد المحلية. وارتئي إضافة إلى ذلك أن مرونة معايير تقارب الاقتصاد الكلي ستكون ضرورية لمساعدة البلدان على المضي قدماً نحو تحقيق التكامل النقدي. واتفق الخبراء على أن الدول التي هي على استعداد للمضي قدماً في إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية ينبغي أن يُسمح لها بذلك.

١٠٧- ولفت الخبراء الانتباه إلى مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز التحول الاقتصادي والهيكل في أفريقيا. وأشاروا إلى أن أولويات الوصول إلى النمو الأخضر تشمل بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية، وتوفير هياكل أساسية مستدامة، وإيجاد خدمات نظم إيكولوجية، والاستفادة من الموارد الطبيعية (خاصة المياه) على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة. وناقش الخبراء أيضاً استراتيجية المؤتمر المتعلقة بالاتصال بهدف ضمان إشراك أكبر عدد من الخبراء الاقتصاديين الأفريقيين الشباب عن طريق المؤسسات البحثية التي يعملون بها.

١٠٨- وفيما يتعلق بمشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية، أعرب الخبراء عن قلقهم لعدم حصول الدول الأعضاء على الوقت الكافي لدراسة مشروع النظام الأساسي ومراجعته والوقوف على آثاره القانونية والمالية بشكل وافٍ من أجل إعطاء تعليقات ذات مغزى. وبالنسبة إلى مسألة الالتزام المالي، أوضح أن المعهد قد أنشئ بالفعل بوصفه مكتبا تقنيا متخصصا تابعا لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وسيتم التعامل معه كأبي جهاز آخر من أجهزة الاتحاد الأفريقي. وطلب الخبراء وقتاً إضافياً لإجراء المزيد من الدراسة لمشروع النظام الأساسي.

١٠٩- وأشاد الخبراء بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الاستثمار في أفريقيا من خلال مبادرات مثل مشروع القانون الأفريقي للاستثمار، الذي وُضع لتعزيز الاستثمار وإيجاد فرص العمل وضمان القضاء على الفقر. وناقش المشاركون الخيارات الستة التي أوصى بها الخبراء القانونيون في اجتماعهم المعقود في لوساكا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأعربوا عن الحاجة لأن يتخذ مؤتمر الوزراء قراراً بشأن الطابع القانوني لهذا القانون.

١١٠- وهنأ الخبراء مفوضفة الأتحاء الأفرفقفة على مبادرفها المفلفة بإنشاء مركز امفمافز أفرفقفة للأسواق الشاملة للجمعف؁ وهو المركز الذف من شأنه دعم النمو الشامل للجمعف والمساهمة فف القضاة على الفقر فف أفرفقفا. وأشاروا إلى ضرورة مراعاة أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة الففمفة المسفءامة لعام ٢٠٣٠؁ والعمل فف هذا السفاق على فضمفن الجوانب المفلفة بالاقتصاء الأخضر وإمكاناته الفف ففمفح إفمجاد فرص العمل. ولاحظوا أفضاً أهمية فرشفء عملفاة إنشاء مؤسساء ومراكز جفءفة لفمجب ازءواجفة الجهور.

١١١- وأبرز الخبراء ما للإحصاءاء الففقفة من أهمية بالنسبة إلى مساعف الففمفة والفحول الهفكلف فف أفرفقفا؁ ونظروا فف الففمءم المخرز بشأن معهء نفلسون مانءفلا الأفرفقفة للإحصاء والمركز الأفرفقفة للفررب الإحصاءف المزمع إنشاءؤهما والمفثاق الأفرفقفة للإحصاء؁ ووفر ذلك من الجهور المبءولة لفمقق الاستفءاءة الفصوى من ثورة البفباف فف مءالات من قبفل الحساباء القومفة؁ وسوق العمل؁ وإحصاءاء الحوكمة من أجل السلام والأمن؁ والفعلفم؁ والعلم والتكفولوجفا والابفكار؁ وفعءاءاء السكان والمسافن فف عام ٢٠٢٠.

١١٢- وأكء الخبراء الحاجة إلى إصدار فوصفة بشأن إنشاء هفاكل أساسفة كاففة وتكفولوجفا ملائمة لءعم الإءارة المنسقة للءووء فف أفرفقفا.

١١٣- وشدءوا على أهمية وضع ضمافاء فكفل ففسفر وصول الففءاء الضعففة؁ ومنها النساء؁ إلى الائفمان وففسفر سءاءها له.

١١٤- وناقش الخبراء مزافا النظم الشاملة للءناوفن والرموز البرفءفة بالنسبة للففمفة الاقفصاءفة والاجفماعفة؁ مؤكءفن فف هذا الصءء أن كل ءولة عضو ءاءرة؁ من ففء المباء؁ على ففففء أنظمفها الخاصة.

جفم- الفوصفاة

١١٥- فف ضوء تلك المناقشة؁ قمء اللءنة المشركفة الفوصفاة الفالفة:

(أ) أن فعرض الاسفرافجفة المشركفة المفلفة بإنشاء المصرف المركزي الأفرفقفة على مؤفم قمة رؤساء ءول وءكوماء الأتحاء الأفرفقفة لكف فعفءها فف ءورفه العاءفة السابعة والعشرفن الفف سفءقء فف كفعالف؁ فف فموز/فولفه ٢٠١٦؁ مع مراعاة كافة المواقف والففففظاء الفف أعربف عنها اللءنة ءون الإقلفمفة للءنوب الأفرفقفة الفابعة لرابطة المصارف المركزية الأفرفقفة؛

(ب) أن تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ومراكز البحوث الاقتصادية الأفريقية، على إعداد وثيقة عن ديناميات الاقتصادات الأفريقية، يستند إلى نظرة أفريقية لما يعترض التنمية في أفريقيا من تحديات وما هو متاح لها من فرص؛

(ج) أن تنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، منتدى أفريقيا لمجامع الفكر للبحث في قضايا التنمية في أفريقيا؛

(د) أن تستعرض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية وأن توافي مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعليقاتها عليه كتابةً في غضون أربعة أشهر؛

(هـ) أن تحيل مفوضية الاتحاد الأفريقي الصيغة المعدلة من النظام الأساسي إلى خبراءها القانونيين لكي يستعرضوها قبل إحالتها إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية للنظر فيها واعتمادها؛

(و) أن تشرع مفوضية الاتحاد الأفريقي في إجراء مشاورات أكثر عمقا مع الدول الأعضاء، بغية وضع القانون الأفريقي للاستثمار في صيغته النهائية؛

(ز) أن تكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي خبيراً استشارياً مستقلاً بإجراء دراسة جدوى للنظر في مختلف الخيارات المتاحة لتفعيل المركز الأفريقي للامتياز في مجال الأسواق الشاملة وتزويده بدعم مالي مستدام، ثم تعرض نتائج هذه الدراسة على الدول الأعضاء للنظر فيها على النحو الواجب؛

(ح) أن تضع الجهات الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة والشركاء الدوليين سياسات واستراتيجيات تتضمن أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣؛

(ط) أن تُجري مفوضية الاتحاد الأفريقي دراسة عن التدفقات النقدية لدى النساء وإمكانية حصولهن على الائتمان؛ وأن يتم تعزيز أفضل الممارسات من أجل تحسين فرص حصول النساء على الائتمان؛ وأن يعتمد اختيار الفئات المستهدفة على التصنيفات التي تشمل، على وجه الخصوص، النساء على مستوى القاعدة الشعبية؛

(ي) أن تُحث الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لُنظم العناوين والرموز البريدية وأن تدمجها في خطط التنمية الوطنية باعتبارها جزءاً من الهياكل الأساسية اللازمة لزيادة إمكانات الوصول إلى الخدمات الأساسية.

عاشرا- تاريخ وموضوع الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة [البند ١٠ من جدول الأعمال]

١١٦- عرض ممثل الأمانة المذكورة المتعلقة بتاريخ وموضوع الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة المقرر عقدها في عام ٢٠١٧ (E/ECA/COE/35/21-) (II) (AU/STC/FMEPI/EXP/21). وأكد أن المواضيع المقترحة وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال عملية تشاورية، وجر الآن إحالتها إلى لجنة الخبراء للنظر فيها.

١١٧- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ارتأى بعض الخبراء أن الموضوع المعنون "النمو واللامساواة والبطالة" يمكن، مع إدخال بعض التعديلات عليه، أن يشمل الموضوعين الآخرين. وبعد مزيد من المناقشات بشأن المواضيع التي تقترحها الأمانة، خلصت اللجنة إلى المواضيع التالية التي يتعين مواصلة التداول بشأنها:

(أ) توليد الثروة وتحقيق النمو المنصف وتوفير العمالة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) الاقتصادات الأفريقية: الانتقال من النمو المرتفع إلى النمو الشامل للجميع؛

(ج) النمو واللامساواة والبطالة؛

(د) النمو المدفوع بالصادرات: التحديات الماثلة والفرص السانحة.

١١٨- ولاحظ الرئيس التقارب بين المواضيع المقترحة، فدعا الخبراء إلى الاتفاق على أحدها. ووافقت اللجنة على أن تطلب إلى الأمانة التعاون مع مكتب المؤتمر من أجل وضع الصياغة النهائية المناسبة للموضوع المقترح، وإبلاغها بما يستجد في هذا الصدد.

١١٩- وفيما يتعلق بالتواريخ المحتملة لانعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة في عام ٢٠١٧، أيّدت اللجنة بالإجماع الإطار الزمني المقترح الداعي إلى عقد تلك الاجتماعات في منتصف آذار/مارس ٢٠١٧.

حادي عشر- مسائل أخرى [البند ١١ من جدول الأعمال]

١٢٠- لم تُثر أي مسائل أخرى.

ثاني عشر- النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء المشتركة واعتماده والنظر في مشاريع القرارات والتوصية بإقرارها [البند ١٢ من جدول الأعمال]

١٢١- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، درست اللجنة مشروع التقرير المعد عن اجتماعها إلى جانب القرارات البالغ عددها ١٧ قراراً، تمهيداً لأن تنظر فيها الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين وتعتمدها على نحو ما وردت في الوثيقة E/ECA/COE/35/L- AU/STC/MEPI/EXP/Draft/Rpt(I). وقدم عدد من الخبراء تعليقات واقترحو إدخال تعديلات على التقرير وعلى مشاريع القرارات. وبعد مناقشات مستفيضة، اعتمدت اللجنة التقرير بالإجماع. وتعرض القرارات بصيغتها المعدلة من قبل اللجنة في مرفق هذا التقرير، لكي ينظر فيها مؤتمر الوزراء ويعتمدها.

ثالث عشر- اختتام الاجتماع [البند ١٣ من جدول الأعمال]

١٢٢- أدلى بملاحظات ختامية كل من السيد ماروينغ والسيد حمدوك والسيد رينغا مالوليك، رئيس المكتب. وأعرب السيد ماروينغ عن ترحيبه بتوافق الآراء الذي توصل إليه المندوبون بشأن اتباع نهج متكامل ومتسق حيال تنفيذ ورصد وتقييم خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة وبشأن ضرورة إعداد تقرير مرحلي دوري واحد عن الخطتين، وبالتوجيهات التي قدمها الخبراء لكي يُسترد بها مستقبلاً في أعمال مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشركاء. وقال السيد حمدوك إن الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتوجيه أفريقيا في عملية وضع إطار واحد للإبلاغ عن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. أما السيد رينغا مالوليك، فقد شجع المشاركين بشدة على التوصل إلى نهج جماعي من أجل التغلب على التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة.

١٢٣- وفي أعقاب هذه البيانات وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

المرفق

القرارات

أولاً - القرار المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية
لأفريقيا

القرار ٩٣٧ (د-٤٩) إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة
عام ٢٠٦٣ في الأطر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يرحب مع بالغ التقدير بإقرار مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/
يناير عام ٢٠١٥ خطة عام ٢٠٣٠،

إذ يرحب أيضا بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والدعوة إلى تنفيذها تنفيذا كاملاً وعلى نحو فعال،

وإذ يضع في اعتباره التحديات المرتبطة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،
وإذ يدرك أن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سنتطويان
على تحديات أكبر من ذي قبل بالنسبة للدول الأعضاء بسبب العدد الأكبر من
الأهداف والغايات والمؤشرات المطروحة والتركيز على الاستدامة بأبعادها المتعددة، بما
في ذلك ما يتصل بها من تحديات عالمية في مجالات التكنولوجيا والتمويل
والإحصاءات؛

وإذ يحيط علماً بالتقارب بين الخطتين والحاجة إلى ضمان التماسك وبناء
أوجه للتآزر بينهما،

وإذ يساوره القلق إزاء محدودية الموارد المالية والبشرية المخصصة لتنفيذ الخطط
الإنمائية ورصدها، لاسيما بالنظر إلى القيود التي تعاني منها أصلا المكاتب الإحصائية
الوطنية،

وإذ يدرك أن المجموعة الأساسية من المؤشرات القارية ينبغي أن تُستمد من
المؤشرات المنصوص عليها في خطة تنفيذ السنوات العشر لخطة عام ٢٠٦٣ ومجموعة

المؤشرات العالمية المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع مراعاة القواسم المشتركة التي تشترك فيها الخطتان وما يفرقهما من اختلافات،

١- يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة نيباد للتنسيق والتخطيط إلى نشر الوعي بين الدول الأعضاء بشأن أهمية اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة تنفيذهما؛

٢- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي التعاون مع بعض لوضع مؤشرات مركبة من أجل تيسير الرصد الاستراتيجي لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٣- **يطلب إلى** مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة نيباد للتخطيط والتنسيق تعزيز عملية إدراج كلتا الخطتين في الأطر الاستراتيجية الوطنية.

٤- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وضع إطار متكامل للرصد والتقييم يسترشد به في إعداد تقرير مرحلي سنوي موحد بشأن تنفيذ كلتا الخطتين؛

٥- **يطلب إلى** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى التعجيل بإنشاء الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة ضمن المسارات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، وتمشيا مع الشراكات القائمة على المبادئ وعلى النحو الوارد في التقرير التجميعي للأمين العام بعنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠".

٦- **يطلب إلى** الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لإدراج الأهداف والغايات والمؤشرات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الأطر الوطنية؛

٧- **يطلب إلى** الدول الأعضاء اتخاذ الخطوات اللازمة لإدراج خطة عام ٢٠٦٣ والمؤشرات الخاصة بهدف التنمية المستدامة في خططها الوطنية للتنمية؛

ثانياً - قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القرار ٩٣٨- (د-٤٩) رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى أن التقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا قد وفرت، منذ عام ٢٠٠٥، تقييماً دقيقاً عن التقدم الذي أحرزته أفريقيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستخدمت كأساس للمناقشات السياساتية والتعلم من الأقران والدعوة.

وإذ يلاحظ أن التقارير قد وفرت كذلك حافزاً قوياً للقيام بإجراءات منسقة من جانب كبار صانعي القرار الأفريقي للتعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذ يسلم بأن التقارير قد اشتركت في إعدادها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملاً بالولاية التي أسندها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وإذ يشير إلى الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

وإذ يؤكد من جديد أن الانتقال إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واعتماد خطة عام ٢٠٦٣ يستدعيان تجديد الولاية لرفع التقارير المتكاملة عن الخطتين من جانب المؤسسات الشريكة.

وإذ يلاحظ أنه، بالإضافة إلى تتبع التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، من المهم وضع منبر وحيد لمناقشة الثغرات والفرص والدروس المستفادة في التنفيذ واقتراح تدابير لاتخاذ إجراءات تصحيحية.

وإذ يشير إلى أنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحت عنوان ”تحويل عالمنا: خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠^١ تعهد رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوى بتوفير المتابعة المنتظمة والاستعراض على مختلف المستويات، وفقاً لما نصت عليه خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وأكدوا أنه ستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مصنفة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل ألا يتخلف أحد عن الركب^٢،

وإذ يقر بضرورة متابعة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كليهما،

١- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي استخدام إطار النتائج المتكامل كأساس لإنتاج تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مدعوماً بمعلومات عن حالة نظام البيانات في القارة.

٢- **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعيين المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة باعتباره المنبر الوحيد لاستعراض التقدم المحرز ومتابعته بشأن خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ومواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي مع دورة رفع التقارير السنوية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وتوسيع المنتدى الإقليمي الأفريقي ليشمل استعراض التقدم المحرز والتحديات والتغرات الموجودة في الوفاء بالتزامات المبينة في خطة عمل أديس أبابا.

٣- **يدعو** بالدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، على نحو ما دعت إليه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك من خلال تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الإدارة الضريبية، باعتماد السياسات الكفيلة بإيجاد موارد إضافية ومكافحة الفساد بجميع أشكاله.

١ قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥

٢ الفقرتان ٤٧ و ٤٨ من نص القرار السابق ذكره.

القرار ٩٣٩- (د-٤٩) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يعيد تأكيد الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي قطعتها البلدان الأفريقية على نفسها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الخاصة بها، وفي الإعلانات والمقررات التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي،

وإذ يرحب بقرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي سلمت فيه الجمعية العامة بأهمية الاستناد إلى ما هو قائم من آليات المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، وشجعت جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره، وشجعت اللجان الإقليمية على الاستمرار في دعمها الدول الأعضاء في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي أنشأت الجمعية العامة رسمياً بموجبه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ليحل محل لجنة التنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية إلى المساهمة في أعمال المنتدى، وقررت أن يقوم المنتدى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإجراء استعراضات منتظمة، اعتباراً من عام ٢٠١٦، بشأن متابعة وتنفيذ الالتزامات والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة،

وإذ يقرر بأن خطة عمل أديس أبابا تتناول مجموعة شاملة من إجراءات السياسة العامة لتنفيذها الدول الأعضاء، مع تدابير ملموسة لتمويل التنمية المستدامة، وتحويل الاقتصاد العالمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى القرار ٩٣٠ (د-٤٨)، الذي دعا فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعقد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة،

وإذ يسلم بضرورة مواءمة مشاورات منتدى أفريقيا الإقليمي

التي تعقد كل سنتين مع الاجتماعات السنوية للمنبر الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،

- ١- **يطلب** إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين استخدام المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛
- ٢- **يحث** المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة المعنية، على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛
- ٣- **يقدر** أن المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة سوف يستند إلى المناير القائمة، وذلك بتفادي إنشاء هياكل إدارية إضافية، وسوف يعزز التنسيق والاتساق، ويستفيد من أفضل الممارسات ويتقاسمها في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع المنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.
- ٤- **يقدر كذلك** أن استعراضات تنفيذ جميع النواتج الإقليمية الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ينبغي الاضطلاع بها بصورة متسلسلة ومتزامنة مع أنشطة المنتدى الإقليمي الأفريقي للتنمية المستدامة، وذلك لكفالة أن تسهم تلك الاستعراضات الإقليمية في تقييم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،
- ٥- **يشجع** الدول الأعضاء على المشاركة في منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦ والمنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ في نيويورك.

القرار ٩٤٠- (د-٤٩) الهجرة الدولية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره أن الدور الرئيسي للهجرة في تعزيز التنمية قد أقرته خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير إلى قرار المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (EX.CL/Dec.305 (IX)، الذي اعتمده في دورته العادية التاسعة في بانجول في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وأيد من خلاله المجلس التنفيذي الموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية،

وإذ يسلم بالمقرر (Assembly/AU/20XXIV) الذي أقره مؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن البرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن هجرة العمالة،

وإذ يسلم كذلك بالإعلان بشأن الهجرة^٣ الذي أقره مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة والعشرين المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وتعهد من خلاله رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالتعجيل بالعمل بجواز السفر الأفريقي وإلغاء شرط الحصول على التأشيرة بالنسبة لجميع المواطنين الأفريقيين في جميع البلدان الأفريقية، بهدف تشجيع حرية حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر القارة،

وإذ يقرر إلى الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المعقود في نيويورك يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الذي أتاح فرصة مفيدة لتناول مسألة الهجرة الدولية والتنمية بصورة بناءة وعمل على إذكاء الوعي بها، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان للمهاجرين ومساهماتهم في التنمية،

وإذ يقرر بضرورة قيام الدول لأفريقية الأعضاء بالعمل مع بعضها البعض من أجل التوصل إلى وجهة نظر أفريقية مشتركة تبرز الفوائد الإيجابية للهجرة من أجل النمو الاقتصادي الشامل والتنمية البشرية في أفريقيا وتفنّد القوالب النمطية والتصورات المضللة السائدة عن الهجرة والمهاجرين،

وإذ يسلم أيضا بالحاجة إلى تحديث إطار سياسات الهجرة في أفريقيا الذي تم وضعه قبل عشر سنوات ليتماشى مع البحوث التجريبية والتحليلات التي تستجيب بشكل أفضل للحالة الراهنة للهجرة في القارة.

وإذ يقدّر أهمية التعاون على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي لكفالة هجرة آمنة ومنظمة ونظامية مع احترام حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن أصلهم ومركزهم،

١ - **يطلب** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع إنتاج البيانات والدراسات المتعلقة بالهجرة؛

٢ - **يطلب أيضا** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسات بالاستعانة بأحدث البيانات المتاحة لتحديد طبيعة تدفقات

^٣ Assembly/AU/Decl.6 (XXV)

الهجرة الدولية في أفريقيا وأمطاطها، وتقييم أثر الهجرة غير المنتظمة وخاصة في بلدان العبور وأثرها على المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتقييم هجرة ذوي المهارات، سواء على بلدان المنشأ أو على بلدان المقصد والآثار الطويلة الأجل لتدفقات التحويلات المالية على التنمية؛

٣ - **يطلب كذلك** مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء فريق رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا، لتقديم التوجيه العام ودعم المناقشات السياسية سعياً لتطوير منظور أفريقي بشأن الهجرة الدولية في أفريقيا؛

٤ - **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم ما يلزم من دعم تقني للفريق الرفيع المستوى ورفع تقرير عن التقدم المحرز بشأن الإجراءات المحددة أعلاه إلى مؤتمر الوزراء خلال الاجتماعات المشتركة المقبلة؛

٥ - **يطلب** إلى جميع الشركاء الإنمائيين، لاسيما المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجماعات الاقتصادية الإقليمية دعم الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الإجراءات المحددة أعلاه؛

٦ - **يدعو أيضا** مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وضع استراتيجية قارية لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية بالتعاون مع المجتمع الدولي وفي إطار المسؤوليات المشتركة.

**القرار ٩٤١-٤٩ (د-٤٩) تنظيم الاستعراض الإقليمي الأفريقي السنوي
لبحث التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي
المعني بمجتمع المعلومات**

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي رحبت فيه الجمعية بالقرار الذي اعتمده مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في دورته لعام ٢٠٠١ والذي أيد فيه المجلس اقتراح الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بعقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على أرفع مستوى ممكن، على مرحلتين،

ورفد يشير أيضا إلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين دعا خلالهما مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الجمعية العامة إلى القيام في عام ٢٠١٥ باستعراض شامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

ورفد يشير كذلك إلى قراري الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، الذي حددت فيه الجمعية العامة طرائق عقد القمة العالمية لمجتمع المعلومات،

ورفد يعيد التأكيد على إمكانية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة متينة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

ورفد يسلم مع التقدير بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد نظمت اجتماعا إقليميا لاستعراض مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات عقد في أديس أبابا عام ٢٠١٥، بمشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية،

١- *يرحب* باعتماد الجمعية العامة للوثيقة الختامية لاستعراض مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقاده، حيث تضمنت التزاماً برؤية تتعلق ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية،

٢- *يلاحظ* أن الاستعراض الشامل الذي أجرته الجمعية العامة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات قد عزز دور اللجان الإقليمية، وأن الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نتائج القمة^٤ قد تضمنت الدعوة إلى مواصلة عمل فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، وفقا لولاياتها وكفاءتها، ودعوة اللجان الإقليمية إلى مواصلة عملها في تنفيذ مسارات العمل الصادرة عن مؤتمر القمة وإسهامها في استعراضاته، بما في ذلك من خلال الاستعراضات الإقليمية.

٣- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الآخرين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنظيم استعراض إقليمي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات لدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

^٤ قرار الجمعية العامة ١٢٥/٧٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

القرار ٩٤٢- (د-٤٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢ المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي أيد فيه المجلس، بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على النحو المبين في قرارها ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، بشأن "إعادة تحديد محاور عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعماً للتحوّل الهيكلي في أفريقيا"، النظام الأساسي المحدث للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وإذ يشير إلى الفقرة ٣ من المادة الرابعة من النظام الأساسي المستكمل للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يقضي بأن يقوم مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بتعيين أعضاء مجلس الإدارة العشرة الذين يتولون تمثيل الحكومات الأفريقية،

وإذ يحيط علماً بالتقرير المرحلي عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وإذ يحيط علماً أيضاً بالتوصيات الصادرة عن مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في اجتماعه الثالث والخمسين والرابع والخمسين، اللذين عقدا في شباط/فبراير ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦، التي تدعو إلى إعادة النظر في النظام الأساسي للمعهد،

وإذ يحيط علماً كذلك بتجديد مجلس إدارة المعهد، على النحو الذي أوصى به المجلس في اجتماعه الرابع والخمسين،

وإذ يقر بالدور المركزي للتخطيط في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، لا سيما فيما يخص دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يسلم بالدور الحاسم لوجود سياسة وبرنامج مناسبين لبناء القدرات في تحقيق الدول الأعضاء لأهدافها الإنمائية،

وإذ يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها المتواصل للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط،

وإذ يساوره القلق إزاء ضعف المستوى الحالي للدعم المالي الذي تقدمه الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها السنوية المقررة للمعهد، مما يجد بالتالي من قدرة المعهد على مواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال بناء القدرات،

١ - **يوصي** بأن يواصل مجلس الإدارة النظر في النظام الأساسي المنقح للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، استنادا إلى التعديلات المعتمدة؛

٢ - **يوصي** مكتب مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ بإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، لكي تدفع بترشيحاتها وتعيّن أعضاء مجلس إدارة المعهد الجديد، في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

٣ - **يدعو** بالدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها السنوية المقررة للمعهد بانتظام وأن تتخذ، عند الاقتضاء، ما يلزم من خطوات لتسوية المتأخرات المستحقة عليها؛

٤ - **يدعو** شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى دعم أنشطة المعهد في مجال بناء القدرات؛

٥ - **يدعو** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة تعزيز دعمها للمعهد.

القرار ٩٤٣-٩٤٣ (د-٤٩) الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية لفترة السنتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٤١/٢٠٣ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بالتخطيط البرنامجي؛

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٨٤٤ (د-٣٩) بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، الذي أيد فيه تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستجابة على نحو أفضل لأولويات أفريقيا، وقراره ٩٠٨ (د-٤٦) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الذي كلف بمقتضاه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحديد توجهها الاستراتيجي الجديد وهيكل برامجها؛

وإذ يلاحظ الدور الفريد للجنة وولايتها الشاملة باعتبارها مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في منطقة أفريقيا؛

وإذ يلاحظ أيضا أهمية تعزيز التعاون وإيجاد أوجه للتآزر داخل المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري في منطقة أفريقيا من خلال تعزيز التعاون بين الأمانة، وصناديق المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وبرامجها، ووكالاتها المتخصصة وكياناتها الأخرى، والحاجة إلى بناء شراكات جديدة داخل هذه المنظومة؛

وإذ يقر بحاجة اللجنة إلى التكيف مع التحديات والفرص الإنمائية المتغيرة في منطقة أفريقيا والاستجابة لها في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

وإذ يشدد على أن فعالية وكفاءة الهيكل الحكومي الدولي للجنة يستفيد من تعزيز الشفافية والمشاركة والاتصال بين الدول الأعضاء والأمانة، ومع الجهات المعنية الأخرى، وفقا لنظامها الداخلي؛

وإذ يحيط علما مع التقدير بتقرير الأداء البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥،^٥ الذي سلطت فيه اللجنة الضوء على النتائج الهامة التي تحققت في جميع مجالات برنامجها، وهي توليد المعرفة، ونشرها وإقامة الشبكات، والدعوة وبناء توافق الآراء، والخدمات الاستشارية والتعاون التقني؛

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتأمين موارد إضافية لميزانيتها العادية بهدف تمكينها من تعميق عملها في المجالات المحددة ذات الأولوية ومنحها المرونة اللازمة للاستجابة على نحو كاف للقضايا الناشئة التي لا يمكن تغطيتها في إطار برنامج العمل العادي؛

وإذ يشجع اللجنة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الإفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛

وقد بحث الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية
لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

١- **يؤيد** الإطار الاستراتيجي المقترح للجنة الاقتصادية لأفريقيا
وخطتها البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

٢- **يطلب** إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء
استعراض مستقل وشامل ودقيق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجنة
الخبراء الحكومية الدولية، وصلته بالأولويات البرنامجية للجنة، بالاستناد إلى أولويات
أفريقيا، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الخمسين؛

٣- **يقرر** تأجيل عقد اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية
عام ٢٠١٧ إلى حين الانتهاء من الاستعراض المستقل.

ثالثاً - قرارات مفوضية الاتحاد الأفريقي

القرار ٩٤٤-٩ (د-٩٤) الاستراتيجية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي
ورابطة المصارف المركزية الأفريقية بشأن إنشاء المصرف
المركزي الأفريقي والمؤسسات المالية الأخرى

إن مؤتمر الوزراء،

*إذ يشير إلى المادة ١٩ من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمده
مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية السادسة
والثلاثين المعقودة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، في لومي، الذي قرر من خلاله المؤتمر
إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية التالية: المصرف المركزي الأفريقي، وصندوق النقد
الأفريقي، والمصرف الأفريقي للاستثمار،*

*وإذ يعيد تأكيد الالتزام بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية كوسيلة لضمان
الاستقلال المالي لأفريقيا من أجل نجاح تنفيذ الخطط الإنمائية للقارة، التي تشمل في
المقام الأول خطة عام ٢٠٦٣،*

*وإذ يضع في اعتباره برنامج الحد الأدنى للتكامل الذي اعتمده مؤتمر الوزراء
الأفريقيين المسؤولين عن التكامل في اجتماعه الرابع المعقود في ياوندي، في أيار/مايو*

٢٠٠٩^٧، استنادا إلى روح إعلان سرت^٨، من أجل تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على تسريع تحقيق التكامل في أفريقيا،

وإذ يشير إلى أنه تم تأسيس لجنة فنية مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية من أجل وضع استراتيجية مشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي،

وإذ يرحب بالتعاون القوي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية في صياغة الاستراتيجية المشتركة،

وإذ يحيط علما بتقرير اللجنة الفنية المشتركة عن الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي، وبالتحفظات التي أعربت عنها المنطقة دون الإقليمية للجنوب الأفريقي^٩،

وإذ يلاحظ بارتياح التقدم المحرز والتدابير التي اتخذت لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة،

وإذ يعرب عن تقديره للجنة الفنية المشتركة على وضع الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي،

١ - **يحيط علما** بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الفنية المشتركة عن الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي؛

٢ - **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى التعاون مع رابطة المصارف المركزية الإفريقية والشركاء الآخرين في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الفعال والناجح للتوصيات المتعلقة بالاستراتيجية المشتركة، وبخاصة نهج المراحل الخمس الذي تضمنته؛

٣ - **يوصي** مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي باعتماد الاستراتيجية المشتركة لإنشاء المصرف المركزي الأفريقي في دورته العادية السابعة

^٧ متاح على الرابط <http://www1.uneca.org/Portals/ctrci/6th/MinimumIntegrationProgrammeEng.pdf>

^٨ اعتمده مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الاستثنائية الأربعين المعقودة في سرت، الجماهيرية العربية الليبية، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

^٩ الوثيقة E/ECA/COE/35/13-AU/STC/FMEPI/EXP/13(II).

والعشرين، المقرر عقدها في كيغالي، في حزيران/يونيه ٢٠١٦ على أن تؤخذ في الاعتبار جميع المواقف والتحفظات التي أبدتها المنطقة الفرعية الجنوبية لرابطة المصارف المركزية الأفريقية؛

٤- **يشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توقيع الصكوك القانونية الخاصة بصندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي والتصديق عليها.

القرار ٩٤٥- (د-٤٩) تعزيز البحوث الاقتصادية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علما بإعلان المؤتمر الرابع للاقتصاديين الأفريقيين المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في أكرا، عن موضوع السياسة الصناعية والأداء الاقتصادي في أفريقيا،^{١٠}

وإذ يعيد التأكيد على أهمية الإحصاءات بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية لتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأفريقية فيما يتصل بإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال إتقان صياغة ورصد وتقييم برامج التنمية وسياساتها ومبادراتها، مثل خطة عام ٢٠٦٣؛

وإذ يعيد التأكيد على أن التصنيع هو إحدى أهم الأولويات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في التحول الهيكلي لأفريقيا بحلول الموعد المستهدف لذلك وهو عام ٢٠٦٣، من خلال وضع أطر لسياسات صناعية ديناميكية ومتماسكة، وتنويع الصناعات وهياكل الإنتاج في أفريقيا وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية، من أجل تحقيق أداء اقتصادي قوي ومستدام يفضي إلى التنمية المستدامة والشاملة،

وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات وغيرها من الشركاء الأفريقيين لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،

١ - **يوافق** على التوصيات الواردة في تقرير المؤتمر الرابع للاقتصاديين الأفريقيين؛

٢ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدعم من المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ومراكز البحوث الاقتصادية الأفريقية، للتعاون الوثيق على وضع منشور عن ديناميات الاقتصادات الأفريقية يستند إلى المنظور الأفريقي للتحديات المطروحة والفرص المتاحة أمام التنمية الأفريقية،

٣ - يشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على إنشاء منتدى للبحوث الأفريقية بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، يكون مصمما لمساعدة هذه المؤسسات على تعزيز مساهمتها في النقاش الدائر حول وسائل ضمان تحقيق التنمية في أفريقيا على مدى العقود الخمسة المقبلة؛

٤ - يشجع الدول الأعضاء والشركاء على رفع مستوى التزامهم ودعمهم لتعزيز البحوث الاقتصادية في أفريقيا من أجل التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣.

القرار ٩٤٦-٩٤٦ (د-٤٩) مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (XIX) Assembly/AU/Dec.440 الذي أئد فيه المؤتمر، في دورته التاسعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٢، إنشاء معهد أفريقي للتحويلات المالية؛

وإذ يشير إلى المقرر (XVII) Ex.CL/Dec.808 الذي اختار فيه المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، كينيا لتستضيف المعهد الأفريقي للتحويلات المالية، وطلب إلى اللجنة إبرام اتفاق البلد المضيف مع كينيا بغرض كفالة التدشين الرسمي في عام ٢٠١٤؛

وإذ يرحب بالتدشين الرسمي للمعهد؛

وإذ يرحب أيضا بوضع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية؛

١- **يطلب إلى** الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي أن تقوم باستعراض مشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية وأن تزود الاتحاد الأفريقي بتعليقاتها كتابياً في غضون أربعة أشهر؛

٢- **يطلب أيضا إلى** مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الصيغة المعدلة لمشروع النظام الأساسي للمعهد الأفريقي للتحويلات المالية إلى الخبراء القانونيين بالاتحاد الأفريقي لاستعراضها قبل عرضها على أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية للنظر فيها واعتمادها.

القرار ٩٤٧-٩٤٩ (د-٤٩) مشروع القانون الأفريقي للاستثمار

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى أن المؤتمر الثالث للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل، الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار، يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، قد حث مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين، من قبيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، على وضع قانون أفريقي شامل للاستثمار بهدف تعزيز استثمارات القطاع الخاص،

وإذ يقر بالحاجة إلى وجود صك شامل يرمي إلى تعزيز وتيسير وحماية الاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة في كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، لاسيما في الدول الأعضاء التي يقام فيها الاستثمار،

وإذ يثني على عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد مشروع القانون الأفريقي للاستثمار،

١- **يحيط علما** بالقانون الأفريقي للاستثمار؛

٢- **يطلب إلى** مفوضية الاتحاد الأفريقي الشروع في إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء بغية استكمال القانون.

القرار ٩٤٨- (د-٤٩) إنشاء المركز الأفريقي للامتياز في مجال الأسواق الشاملة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الإعلانات الصادرين عن منتدى القطاع الخاص الأفريقي في اجتماعه الخامس المعقود في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أبيدجان، والسابع المعقود في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في نيروبي؛

وإذ يقر بالحاجة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، لا سيما من خلال سلاسل القيمة الإقليمية المفضية إلى التحول، وتنمية الأسواق الشاملة، والأعمال التجارية، مما يؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل والقضاء على الفقر في أفريقيا،
وبعد الاطلاع على المذكرة المفاهيمية بشأن إنشاء المركز الأفريقي للامتياز في مجال الأسواق الشاملة^{١١}،

وإذ يضع في اعتباره أن من شأن هذا المركز أن يساهم مساهمة ضخمة في تحقيق خطة عام ٢٠٦٣،

يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي تعيين خبير استشاري مستقل لإجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء المركز وتقديم توصيات بشأن تشغيله واستقلاله المالي وتقديم نتائج دراسة الجدوى إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي للنظر فيها.

القرار ٩٤٩- (د-٤٩) تقرير الدورة التاسعة لاجتماع لجنة المديرين العامين للإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يحيط علماً بتقرير الدورة التاسعة لاجتماع لجنة المديرين العامين للإحصاءات، المعقودة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ليرفيل، عن موضوع "ثورة البيانات، والأهداف الإنمائية للألفية وخطة عام ٢٠٦٣"؛

^{١١} الوثيقة: E/ECA/COE/35/19-AU/STC/FMEPI/EXP/19(II)

وإذ يعيد التأكيد على أهمية الإحصاءات بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية لتلبية الاحتياجات الملحة للدول الأفريقية فيما يتصل بإحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي من خلال إتقان صياغة ورصد وتقييم برامج التنمية وسياساتها ومبادراتها، مثل خطة عام ٢٠٦٣؛

وإذ يلاحظ مع التقدير ما تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية الأخرى من عمل لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا؛

١ - **يوافق** على التوصيات الواردة في تقرير الدورة التاسعة لاجتماع لجنة المديرين العامين للإحصاءات؛

٢ - **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل بشكل وثيق وفي تعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الشركاء، للتسهيل بتنفيذ المؤسسات الأفريقية للإحصاءات، مثل معهد الاتحاد الأفريقي للتدريب الإحصائي في ياموسوكرو، ومعهد نيلسون مانديلا للإحصاءات التابع للاتحاد الأفريقي في تونس العاصمة؛

٣ - **يشجع** الدول الأعضاء على تخصيص ٠,٠١٥ في المائة من ميزانيتها لتنمية الإحصاءات؛

٤ - **يدعو** الدول الأعضاء التي لم تصدق على الميثاق الأفريقي للإحصاء إلى القيام بذلك وتنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

**القرار ٩٥٠- (د-٤٩) تقرير الاجتماع السابع للجنة الاتحاد الأفريقي
الفرعية للمديرين العامين لإدارات الجمارك**

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك الأهداف النهائية لخطة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتكامل، على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وخطة عام ٢٠٦٣ والأهداف العالمية الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يراعي المقررات والإعلانات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، لاسيما مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (XVIII) Assembly/AU/Dec.394 بشأن تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتعجيل بإنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة، الذي اعتمده مؤتمر

رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة المعقودة في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ومقرره (Assembly/AU/DEC.531(XXIII) بشأن قضايا التجارة المعتمد خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين المعقودة في مالابو في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤،

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن إدارات الجمارك في أفريقيا تضطلع بدور هام في تحصيل الإيرادات الحكومية، وحماية المجتمع، وتيسير التجارة المشروعة وجمع الإحصاءات الحيوية لدعم صياغة السياسات،

١ - **يطلب** إلى الدول الأعضاء مواصلة دعم عمل اللجنة الفرعية في لجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العاميين لإدارات الجمارك، نظرا لما لديها من تأثير مباشر على التكامل في القارة.

٢ - **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على توفير الموارد الكافية للإدارات الجمركية من أجل تمكينها من إنجاز ولايتها على نحو فعال؛

٣ - **يتعهد** ببناء قدرات إدارات الجمارك الأفريقية في المجالات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لتحصيل الإيرادات، بما في ذلك تيسير التجارة والتكامل؛

٤ - **يؤكد** التزامه بتنفيذ التوصيات والسياسات والبرامج المتعلقة بمفهوم النافذة الواحدة، والإدارة المنسقة للحدود وتأمين الترابط بين الأنظمة المحوسبة للتخليص الجمركي وأنظمة المعلومات، وغيرها من تدابير تيسير التجارة، وذلك استنادا إلى أفضل الممارسات الدولية؛

٥ - **يطلب** إلى الشركاء والمنظمات الدولية الأخرى مواصلة دعم تنفيذ مبادرات التكامل الإقليمي في أفريقيا، وبرنامج تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛

٦ - **يتعهد** بتعزيز فعالية إدارات الجمارك في أفريقيا.

القرار ٩٥١- (د-٤٩) تمويل الحماية الاجتماعية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ سنواتها العشر الأولى المتعلقة بتحقيق الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للجميع، وإلى أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وإذ يأخذ في الاعتبار إطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، ويرى أن تمويل الحماية الاجتماعية طويل الأجل ينبغي أن تكفله موارد وطنية تحكمها بنود محددة وشفافة في الميزانية،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه وبروتوكولاتها الإضافية الخاصة بالنساء وكبار السن والبروتوكولات التي يجري إعدادها بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المواطنين في الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي،

وإذ يشير إلى إعلان أديس أبابا بشأن الحماية الاجتماعية لتحقيق التنمية الشاملة للجميع، أنشاء الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر لتوفير الحماية لأكثر الفئات السكانية ضعفا إزاء الكوارث الطبيعية؛

وإذ يقر ويشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء لوضع سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية، ومن ثم تحسين مخصصاتها من الميزانية واستحداث آليات مبتكرة للتمويل، مع شعوره بقلق بالغ من أن أفريقيا هي أدنى مناطق العالم من حيث مستوى الإنفاق على الحماية الاجتماعية،

وإذ يشعر بالانزعاج من أن نظم الضمان الاجتماعي الرسمية لا تغطي إلا من ١٠ إلى ٢٥ في المائة في المتوسط من القوة العاملة في القارة كما أنها لا تغطي معظم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الريفية،

وإذراكا منه للحاجة إلى سياسة مالية عادلة ومخصصات كافية وشفافة من الميزانية تدعم الإنفاق على الحماية الاجتماعية باعتبار ذلك يشكل وسيلة للحد من أوجه التفاوت والقضاء على الفقر وبناء التماسك الاجتماعي،

- ١ - **يوافق** على تشجيع ودعم التطبيق التدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية كأداة رئيسية لمساعدة الحكومات على بناء اقتصادات قوية تكفل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع كوسيلة لتحقيق السلام الدائم؛
- ٢ - **يتعهد** بالعمل مع الجهات المعنية على الصعيد الوطني والإقليمي ومع الشركاء الدوليين لوضع سياسات واستراتيجيات تتضمن أهداف الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣؛
- ٣ - **يوافق** على النظر في وضع أهداف إنفاق على الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، و**يتعهد** بزيادة تعبئة الموارد المحلية الفعالة، من خلال الإصلاحات الضريبية وأشكال التمويل المبتكرة التي يمكن أن توفر الحيز المالي المطلوب لزيادة الاستثمارات في الحماية الاجتماعية في أفريقيا؛
- ٤ - **يوافق أيضا** على دعم الإصلاحات اللازمة لتعزيز القدرات الفنية والهياكل الأساسية والمؤسسية للوزارات المسؤولة عن الحماية الاجتماعية، لتيسير الحوار الوطني، بما في ذلك مع أرباب العمل والعمال ولدعم الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على مواجهة المخاطر في مجال إدارة الكوارث الطبيعية، ، بما في ذلك رفع مستوى تغطيتها للفئات الأكثر ضعفا؛
- ٥ - **يتعهد** بالتركيز على توسيع نطاق النظم الوطنية للحماية الاجتماعية لكي تشمل الجميع، و**يوافق** على أنه يمكن مؤقتا الاستعانة بمزيج من التأمين المتناهي الصغر وسياسات التمويل المتناهي الصغر باعتبار ذلك أحد الخيارات الممكنة لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل الفئات المستثناة في أوساط العمال في القطاع غير الرسمي والقطاع الريفي؛
- ٦ - **يدعو** الشركاء الدوليين للمساعدة في تقييم وتعزيز مختلف الخيارات السياسية المتاحة لتمويل الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، والدول الأعضاء إلى الاستفادة من مبادرات إلغاء الديون؛
- ٧ - **يوافق** على إنشاء آلية مشتركة لمتابعة تنفيذ هذا القرار مع لجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمالة والتوظيف.

القرار ٩٥٢- (د-٤٩) برنامج السنوات الخمس الأولى ذو الأولوية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة،^{١٢} ويحيط علماً ببرنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية لتنفيذ الإعلان وخطة العمل،

وإذ يقرر بأن الإعلان وخطة العمل يمثلان سياسات جوهرية لتحقيق تطلعات خطة عام ٢٠٦٣ المتمثلة في أفريقيا تنعم بالازدهار استناداً إلى نمو شامل للجميع وتنمية مستدامة،

وإذ يشير إلى قراره ٨٧٢ (د-٤٣)، بشأن تعزيز النمو المستدام بمعدلات عالية من أجل خفض البطالة في أفريقيا، الذي اعتمده في اجتماعاته المشتركة الثالثة التي عُقدت في ليلونغوي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠.

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة والفقراء العاملين، وإزاء التأثير السلبي للبطالة على الفئات الضعيفة في القارة، مثل الشباب والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة،

وإذ يشعر بالانزعاج إزاء ضعف التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الإنتاجية بين أفريقيا وغيرها من المناطق النامية من العالم، والمنافسة التي تطرح عقبات كبيرة أمام تحقيق السياسات القارية المفضية إلى التصنيع والزراعة عالية الإنتاجية؛

وإذ يدرك الحاجة إلى تحسين نوعية ومستوى تمويل سياسات العمالة والحماية الاجتماعية في القارة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من أوجه التفاوت والقضاء على الفقر،

وقد نظر في أهداف وغايات خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣ فيما يخص العمالة، والحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والقضاء

^{١٢} وثيقة الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/20(XXIV)

على الفقر والإنتاجية وما يتصل بذلك من بين أهداف ومؤشرات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وقد نظر أيضا في الأحكام ذات الصلة الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣، فيما يخص عمليات تمويل تنفيذ السياسات القارية ورصدها وتقييمها، لا سيما الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، على الصُّعد الوطني والإقليمي والقاري،

١ - **يتعهد** بإدماج الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر، وبرنامج السنوات الخمس الأولى ذي الأولوية في نظم التخطيط الوطنية والإقليمية الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة الأجل، وذلك باستخدام ما يتناسب من أهداف خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى من خطة عام ٢٠٦٣، ومجالاتها ذات الأولوية وغاياتها، وما يتصل بذلك من مصفوفة المعلومات المرجعية.

٢ - **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تقديم المساعدة والدعم لوضع خطط وطنية وإقليمية في ٢٠١٦ و٢٠١٧.

٣ - **يتعهد** باستقطاب الشركاء الدوليين لدعم جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الرامية إلى النهوض بإيجاد فرص العمل اللائقة، وسبل الحصول على الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وهجرة العمالة والتماسك الاجتماعي؛

٤ - **يتعهد أيضا** بزيادة موارد الميزانية المخصصة لسياسات العمالة وزيادة كبيرة وكافية، والعمل مع الشركاء الدوليين لإدراج العمالة ضمن أولويات التنمية، وفقا لروح إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا.

٥ - **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي، تمشيا مع مبادئ التمويل الواردة في خطة عام ٢٠٦٣، إلى التعجيل بإنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي باعتبار أن ذلك الصندوق يشكل آلية التمويل المتفق عليها للإعلان وخطة العمل، وأن تقدّم له اقتراحا عن إنشاء هذا الصندوق في الاجتماع المقبل لمؤتمر الوزراء، في آذار/مارس ٢٠١٧.

٦ - **يتعهد** بتعزيز التعاون مع الوزارات الأفريقية المعنية بالعمل، وهجرة العمالة، والتوظيف والحماية الاجتماعية، بشأن عمليات التخطيط والتمويل.

القرار ٩٥٣- (د-٤٩) نظم العناوين والرموز البريدية في أفريقيا وكهربية مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

وإذ يأخذ في الاعتبار إعلان أديس أبابا لعام ٢٠١٠ بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا: تحديات وآفاق التنمية، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة عشرة، المعقودة في أديس أبابا في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠،

وإذ يشير إلى مقررات المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ٤٣٥ (د-١٣)، و٥٤٥ (د-١٦)، و٩٠٠ (د-٢٨) بشأن التنمية المستدامة لقطاع البريد في إفريقيا،

وإذ يشير أيضا إلى الدور الهام لنظم العناوين والرموز البريدية في التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، حق كل فرد في أن يكون له عنوان، إلى جانب الحاجة إلى تيسير التوزيع الفعال للسلع والخدمات الأساسية،

وإذ يحيط علما بتقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بنظم العناوين والرموز البريدية في أفريقيا وكهربية مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في إفريقيا في إطار الاستفادة من الشبكات البريدية. لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة،

وإذ يشدد على ما تنطوي عليه الشبكات البريدية في المناطق الريفية من إمكانيات للمساهمة في معالجة فجوات الهياكل الأساسية وتوفير حلول عملية لاحتياجات السكان في المناطق الريفية في مجال الاتصالات، والحصول على الخدمات المالية والخدمات الحكومية والخدمات اللوجستية، وذلك بهدف المساهمة في بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة وتحقيق خطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يلاحظ التغيرات العالمية في مجال تطوير تكنولوجيات جديدة، وظهور البدائل، واحتدام المنافسة، واستحداث أطر تنظيمية، وسياسات وقوانين جديدة تؤثر على الصناعة البريدية،

وإذ يلاحظ أيضا إلى الأثر السلبي لفجوة الهياكل الأساسية الآخذة في الاتساع على حياة سكان الأرياف من حيث الإقصاء المالي، وتكلفة التحويلات

المالية، والفجوة الرقمية وفجوة الاتصالات، ومحدودية فرص حصولهم على الخدمات الحكومية والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، نظرا لمحدودية فرص حصول سكان الريف على القروض وقلة المعلومات المتاحة لهم عن الأسواق الخارجية،

وإذ يلاحظ كذلك توافر المزيد من الأدلة على الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به الشبكات البريدية في الاندماج الاجتماعي، والرقمي والمالي،

وإذ يؤكد حاجة الشبكات البريدية إلى استخدام النطاق العريض ونشر تكنولوجيا معلومات واتصالات متقدمة من أجل ما يكفي من فرص الحصول على الخدمات المالية الأساسية وغيرها من الخدمات،

واقتراناً منه بأن مشروع كهربية مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا من خلال إنشاء مراكز اتصالات في قلب المجتمعات المحلية من شأنه أن يزيد من فرص حصول سكان الريف على شبكة الإنترنت وخدمات الأعمال التجارية،

١ - **يقرر** منح الأولوية لنظم العناوين والرموز البريدية وإدراجها في خطط التنمية الوطنية كجزء من الهياكل الأساسية اللازمة لزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

٢ - **يشجع** الدول الأعضاء التي تقوم بتنفيذ هذه المشاريع على إبداء الالتزام السياسي الضروري، وإعطاء الأولوية في التنفيذ للتنسيق الداخلي الفعال وإيجاد حل لتحديات تمويل المشاريع قبل بدء أي مشروع،

٣ - **يُدعم** تنفيذ اتحاد البريد الأفريقي لمشروعه بشأن العناوين والرموز البريدية على نطاق القارة،

٤ - **يُدعو** الدول الأعضاء، لاسيما البلدان الرائدة الثلاثة عشرة التي بادرت ، بمشروع كهربية مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية في أفريقيا، أن تتولي بنفسها زمام الأمور وأن تدججه في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **يشجع** الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى المشروع؛

٦ - **يحث** الدول الأعضاء على استكشاف مصادر تمويل متعددة، مثل الميزانيات الوطنية وصناديق الخدمة الشاملة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والشركاء الإنمائيين الدوليين، وذلك بهدف ضمان التنفيذ الناجح للمشروع؛

٧ - **يدعو المانحين إلى دعم تنفيذ مشروع ينظم العناوين والرموز البريدية، وكهربية مكاتب البريد ووصلها إلكترونيا في المناطق الريفية، وتخصيص موارد مالية لكفالة تنفيذهما؛**

٨ - **يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اتحاد البريد الأفريقي، تقديم تقرير إلى أجهزته المختصة عن تنفيذ كلا المشروعين.**